

جُزءٌ فِيهِ الكَلَامُ عَلَيَّ:

خِتَانِ النَّبِيِّ ﷺ

تَصْنِيفُ

الْعَلَّامَةِ كَمَالِ الدِّينِ عُمَرَ ابْنِ الْعَدِيمِ الْعُقَيْلِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ (٥٨٨هـ) وَتُوفِيَ سَنَةَ (٦٦٠هـ) - رَحِمَهُ اللهُ -

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ

لَيْثِ بْنِ أَمِينِ الْعَلَوَانِيِّ

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ

النَّسْخَةُ الْأُولَى

سَنَةَ ١٤٤٢ هـ

حقوق النشر (غير) محفوظة

فمن شاء نشره بأي وسيلة مجانية أو تجارية؛ فليفعل!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خَلَقَ الإنسانَ في أَحْسَنَ تَقْوِيمٍ، وَشَرَعَ لَهُ مِنْ سُنَنِ الْفِطْرَةِ ما يُفْضِي بِهِ إِلَى سُنَنِ مُسْتَقِيمٍ، وَمِنْهَا (الْحِثَان) الَّذِي ابْتَلَى بِهِ خَلِيلَهُ ضَمِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي أَمَّتْهَا إِبْرَاهِيمُ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ وَخَيْرَتِهِ مَنْ خَلَقَهُ الَّذِي وَصَفَهُ بِأَنَّهُ {رَوْفٌ رَحِيمٌ}، وَأَثْنَى عَلَى خُلُقِهِ بِقَوْلِهِ: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ}.

أما بعد:

فَإِنَّ «حِثَانَ النَّبِيِّ ﷺ» فِيهِ أَقْوَالٌ:

أحدها: وُلِدَ مَخْتُونًا.

الثاني: خَتَنَهُ جَبْرِيْلُ حِينَ شَقَّ صَدْرَهُ.

الثالث: خَتَنَهُ جَدُّهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ^(١).

وهذا الاختلاف مرجعه إلى اختلاف الآثار في ذلك، فإن هذه من المسائل المتوقفة على النقل لا على مجرد الرأي، والأخبار لا بدَّ من عَرْضِهَا عَلَى مَعْيَارِ نَقْدِهَا وَبَيَانِ صَحِيحِهَا مِنْ ضَعِيفِهَا، حَتَّى يَرَكْنَ الْمُسْتَدَلَّ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ إِلَى حِجَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَنَقْلِ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِهَا جَمِيعًا فَإِنَّهَا مِمَّا لَا يَقْبَلُ التَّنَوُّعَ!.

وقد تطرَّق العلماء لهذه المسألة في كتب السير وغيرها، من قديم الزمان، وقد انبرى لإفراد هذه المسألة بتصنيف أحد العلماء المتأخرين وهو العلامة

(١) «معارف الإنعام وفضل الشهور والأيام» لابن الميزد (ص ٢٢٦).

كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن محمد القرشي النصبي الشافعي^(١)
 (ت ٦٥٢هـ) - رحمه الله -، بكتاب أسماه: «بيان السؤل في ختان الرسول»^(٢)،
 انتصر فيه للقول الأول أنه وُلد ﷺ محتوناً^(٣).

فنهض للرد على ما قاله، وبيان ضعف ما استدلل به -على رسم المحدثين،
 مع تعضيده من النظر الصحيح- العلامة ابن العديم -رحمه الله-، وها نحن

(١) ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/٢٩٣) وقال: «برع في المذهب وأصوله، وشارك في فنون،
 ولكنه دخل في هذيان علم الحروف!، وتزهد، وقد ترسل عن الملوك، وولي وزارة دمشق يومين وتركها!،
 وكان ذا جلاله وحشمته».

وقال ابن كثير في «طبقات الشافعيين» (ص ٨٧٧): «أحد الصدور، والرؤساء المعظمين، وكان فقيهاً بارعاً
 عارفاً بالمذهب والأصول والخلاف»، ثم قال: «وقد نُسب إلى الاشتغال بعلم الحروف والأوقاف، وأنه
 يستخرج من ذلك أشياء من المغيبات!، وقيل: إنه رجع عنه، فإله أعلم».

ومن لطيف ما ذكر في ترجمته أن الكمال ابن العديم أحد الآخذين عنه! فهو شيخه!، فالتلميذ يرث على
 شيخه في كتابه هذا، وقد قال القاضي ابن الأزرق (٨٩٥هـ) -رحمه الله- كما نقله عنه المقرئ في «نفع الطيب»
 (٧٠٠/٢ - ٧٠١):

«مخالفة التلميذ الشيخ في بعض المسائل: إذا كان لها وجهٌ وعليها دليلٌ قائم بقبله غير الشيخ من العلماء؛
 ليس من سوء أدب التلميذ مع الشيخ، ولكن مع ملازمة التوقير الدائم، والإجلال الملائم، فقد خالف ابنُ
 عباسٍ عمرَ وعلياً وزيدَ بن ثابتٍ -رضي الله تعالى عنهم-، وكان قد أخذ عنهم».

وخالف كثيرٌ من التابعين بعض الصحابة، وإنما أخذوا العلم عنهم!، وخالف مالكٌ كثيراً من أشياخه،
 وخالف الشافعيُّ وأشهبُ مالكا في كثير من المسائل، كلٌّ من أخذ العلم أن يخالفه بعض تلامذته في عدة
 مسائل، ولم يزل ذلك دأب التلاميذ مع الأساتيد إلى زماننا هذا!.

وقال: وشاهدنا ذلك في أشياخنا مع أشياخهم -رحمهم الله تعالى-، قال: ولا ينبغي للشيخ أن يتبرم من
 هذه المخالفة إذا كانت على الوجه الذي وصفناه، والله تعالى أعلم».

(٢) كذا سآه السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/١٢٥٣)، وانظر «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٢٨٣).

(٣) لم يطبع بعد فيما أعلم!، وله نسخة في الظاهرية، وانظر: «جهود العلماء في تصنيف السيرة النبوية في
 القرنين الثامن والتاسع الهجريين» لعبد الحميد فقيهي (ص ٤٢).

نخرج هذا الردَّ محققاً مع التعليق عليه وتكميله بما يزيده صحَّةً في حُجَّتِهِ وَقوَّةً فيما ذهبَ إليه وقرَّره.

وقد قدِّمتُ له بأربعة مطالب فيها ترجمة للمصنِّف على سبيل الاختصار، والكلام على هذا «الجزء» من حيثُ إثباتُ نسبته وتسميته ومنهجه، وغير ذلك مما يتعلَّق به، وكذا بيان النسخة المعتمدة في التحقيق، وبيان عملي عليها، مع رُضدٍ أغلبي لمن تطرَّق لهذه المسألة من العلماء في مؤلفاتهم.

والله أسألُ التوفيق والسداد فيما نقول ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وكتبه

ليثُ بنُ أمينِ العلوانيِّ

الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٤٢هـ

قُونيا-تُركيا

المطلب الأول

في ترجمة المصنّف^(١):

هو كمال الدّين أبو القاسم عمر بن القاضي أبي الحسن أحمد بن القاضي أبي الفضل هبة الله بن القاضي أبي غانم محمد بن القاضي أبي سعيد هبة الله بن القاضي أبي الحسن أحمد بن أبي جرّادة.

كَلَّ هَوْلَاءَ مِنْ آبَائِهِ وَبِي قِضَاءِ (حَلَبَ) وَأَعْمَالِهَا، وَهُمْ حَنْفِيُونَ.

فأمّا أوصافه بالفضل فكثيرة، وسأته بحسن الأثر أثيرة، فإن الله عزّ وجلّ عني بخلقته فأحسنَ خَلْقَهُ وَخُلُقَهُ وَعَقْلَهُ وَذَهَنَهُ وَذِكَاةَهُ، وَجَعَلَ هِمَّتَهُ فِي الْعُلُومِ وَمَعَالِي الْأُمُورِ.

فقرأ الأدب وأتقنه، ثم درّس الفقه فأحسنه، ونظم القريض فجوّده، وأنشأ النثر فزيّنه، وقرأ حديث الرّسول وعرفَ علله ورجاله وتأويله وفروعه

(١) له ترجمة حافلة في «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» (٥/٢٠٦٨ - ٢٠٩١) لصاحب المترجم العلامة ياقوت الحموي - رحمه الله -، وهذه الترجمة كلها مأخوذة منه بحروفها إلّا أنها ملخّصة منتقاة منها، وذكر محقق الكتاب في الحاشية مصادر ترجمته، أنقلها عنه لتسهيل الوصول إليها لمن أحب الاستزادة في ذلك - وأزيد عليها ما فاته -:

«قلائد الجمان» لابن الشعار (٥/٢٠٣)، و«تالي وفيات الأعيان» [الصّقاعي (٩٥)]، و«ذيل مرآة الزمان» (١/٥١٠) (٢/١٧٧)، و«عبر» الذهبي (٥/٢٦١)، و«البدر السافر» [للأذفوي] (٣٧)، و«عيون التواريخ» (٤٢١)، و«الفوات» [للكتّبي] (٣/١٢٦)، و«الوافي» للصفندي (٢٢/٤٢١)، و«مرآة الجنان» [لليافعي] (٤/١٥٨)، و«البداية والنهاية» [لابن كثير] (١٣/٢٣٦)، و«الجواهر المضية» [للقرشي] (١/٣٨٦)، و«النجوم الزاهرة» [لابن تَغْرِي بَرْدِي] (٧/٢٠٨)، و«الشذرات» [للعكري] (٥/٣٠٣).

قلت: وأيضاً «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤/٩٣٧)، و«الثقات» لابن قطوبغا (٨١٧٩)، و«مجمع الأداب» لابن الفوطي (٤/٢١٠)، و«الأعلام» للزركلي (٥/٤٠).

وأصوله، وهو مع ذلك قلق البنان، جواد بما تحوي اليدان، وهو كاسمه كمال في كل فضيلة، لم يعتن بشيء إلا وكان فيه بارزاً، ولا تعاطى أمراً إلا وجاء فيه مُبرّزاً، مشهورٌ ذلك عنه لا يُخالف فيه صديق ولا يستطيع دفاعه عدو!.
وأما قراءته للحديث في سرعته وصحة إيراده وطيب صوته وفصاحته، فهو الغاية التي أقرّ له بها كل من سمعها، فانه يقرأ الخطّ العقد كأنه يقرأ من حفظه، وأما خطه في التجويد والتحرير والضبط والتقييد؛ فسواد مُقلّة لأبي عبد الله ابن مُقلّة، وبدر ذو كمال عند علي بن هلال:

خلال الفضل في الأجداد فوضى ولكن الكمال لها كمال

وإذا كان التمام من خصائص عالم الغيب، وكان الإنسان لا بد له من عيب، فعيبه لطالب العنت والشين، أنه يُخاف عليه من إصابته العين!، هذا مع العفاف والزمت^(١)، والوقار وحسن السمّت، والجلال المشهور، عند الخاص والجمهور.

قادر الجيوش لسبع عشرة حجّة ولداته عن ذلك في أشغال

قال صاحبه ياقوت الحموي: سألته -أدام الله علوه- عن مولده؟ فقال لي: ولدت في ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وخمسمائة.

قال: فلما بلغت سبعة أعوام حصلت إلى المكتب، فأقعدت بين يدي المعلم فأخذ يُمثّل لي كما يمثّل للأطفال ويمدّ خطأً ويرتب عليه ثلاث سينات،

(١) زمت زماتة: وقَرَّ ورَزَنَ وقَلَّ كلامه، «المعجم الوسيط» (١/٣٩٩).

فأخذتُ القلمَ - وكنْتُ قد رأيتُهُ وقد كتب «بسم» ومدّ مدته - ففعلتُ كما فعل،
وجاء ما كتبته قريباً من خطّه!، فتعجّب المعلّم فقال لمن حوله: لئن عاش هذا
الطفل لا يكون في العالم أكتب منه.

وصحّت لعمري فِرَاسة المعلّم فيه؛ فهو أكتب من كلِّ مَنْ تقدّمه بعد ابن
البوّاب بلا شك!.

وقال: ختمتُ القرآن ولي تسع سنين!، وقرأتُ بالعشر ولي عشر سنين!،
وحبّب إليّ الخطُّ وجعل والدي يحضّني عليه.

وكان الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين صاحب حلب - رحمه الله - كثير
الإكرام لي، وما حضرتُ مجلسه - قطّ - فما أقبل على أحدٍ إقباله عليّ مع صغر
السّن!.

قال ياقوت: ولما مات والده بقيَ بعده مدّة، ومات مُدّرّس (مدرسة
شاذبخت)^(١)، وهي من أجل مدارس حلب وأعيانها، وليّ التدريس بها في ذي
الحجّة سنة ست عشرة وستائة، وعمره يومئذ ثمان وعشرون سنة!.

هذا وحلب أعمر ما كانت بالعلماء والمشايخ والفضلاء الرّواسخ!، إلا أنه
رؤي أهلاً لذلك دون غيره، وتصدّر وألقى الدّرس بجنانٍ قوي ولسانٍ
لودعي، فأبهر العالم وأعجب الناس.

(١) انظر: «كنوز الذهب» لسبط ابن العجمي (١/٣٤٥) و(١/٣٥٧)، و«الأعلاق الخطيرة» لابن شدّاد
(ص ٤٠)، و«خطط الشام» لمحمد كرد (٦/١١٢).

وصنّف -مع هذا السنّ- كُتُباً منها^(١):

١- كتاب الدّراري في ذكّر الدّراري.

جمعه للملك الظاهر وقدمه إليه يوم وُلِدَ ولده الملك العزيز الذي هو اليوم سلطان حلب.

٢- كتاب ضوء الصّباح في الحثّ على السّباح.

صنّفه للملك الأشرف، وكان قد سیر من حرّان يطلبه، فإنه لما وقف على خطّه انتهى أن يراه، فقدم عليه فأحسن إليه وأكرمه وخلع عليه وشرفه.

٣- كتاب الأخبار المستفادة في ذكر بني أبي جرّادة.

وأنا سألتُه جمعه؛ فجمعه لي، وكتبه في نحو أسبوع!، وهو عشرة كراريس.

٤- كتاب في الخط وعلومه، ووصف آدابه وأقلامه وطروسه، وما جاء فيه

من الحديث والحكم.

وهو إلى وقتي هذا لم يتم.

٥- كتاب تاريخ حلب في أخبار ملوكها، وابتداء عمارتها، ومن كان بها من

العلماء، ومن دخلها من أهل الحديث والرّواية والدّراية، والملوك والأمراء والكتاب.

وشاع ذكره في البلاد، وعُرف خطّه بين الحاضر والباد، فتهاداه الملوك،

وجعل مع اللّاء في السلوك، وضربت به في حياته الأمثال، وجعل للناس في زمانه حذواً ومثالاً.

(١) انظر: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم-المخطوطات والمطبوعات» (٣/ ٢٢٦١)

وأنشدني لنفسه - وقد رأى في عارضه شعرة بيضاء وعمره إحدى وثلاثون سنة! -:

أليس بياض الأفق في الليل مؤذناً بأخر عُمر الليل إذ هو أسفراً
كذلك سواد النَّبت يقرب يُيسره إذا ما بدا وسط الرِّياض مُنوراً

ودخلت إلى كمال الدّين المذكور يوماً فقال لي: ألا ترى أنا في السنة الحادية والثلاثين من عمري وقد وجدتُ في لحيّتي شعراتٍ بيضاً!، فقلتُ أنا فيه:

هنيئاً كمال الدّين فضلاً حَيَّته ونعماء لم يُخصص بها أحدٌ قبلُ
لِدائِكَ في شُغلٍ بداعيّة الصِّبا وأنت بتحصيل المعالي لك الشُّغلُ
بلغتَ لعشرٍ من سنينك رُتبةً من المجد لا يسطيعها الكاملُ الكَهْلُ
ولما أتاك الحِلْمُ والفَهْمُ ناشئاً أشابك طفلاً كي يتمّ لك الفضلُ

قلتُ: تُوفّي بحلب سنة ستائة وستين للهجرة، رحمه الله وغفر له وعفا عنه وألحقنا به في الصالحين.

المطلب الثاني

في الكلام عن هذا الجزء وما يتعلّق به

١ - إثبات نسبته لمؤلفه:

لا شك في صحة نسبته للكمال ابن العديم، فقد ذكره له غير واحد من الأئمة كابن القيم^(١) وابن حجر^(٢) والمقريزي^(٣) والسّخاوي^(٤) وغيرهم، بل نقلوا عنه واستفادوا منه بخاصة الإمام ابن القيم وابن حجر، كما أن الناظر في محتوى «الجزء» يجد دلالات على ذلك من ذكره حضوره عند السلطان صلاح الدين الأيوبي، وكذا روايته عن مشايخه المعروفين، ورواية العلماء عنه من طريقه المذكور في «جزئه»^(٥).

٢ - بيان اسم هذا الجزء:

جاء على طرّة النسخة المخطوطة: «جزءٌ فيه الكلام على خِتان النبيّ صلّى الله عليه وسلّم».

ومن قدّمنا ذكرهم من الأئمة ذكره له بأسامي منها: «اللمحة في الرد على ابن طلحة»، قاله ابن حجر في «اللسان»، وجاء في «فتح الباري»: «اللمحة...»، وكذا عند المقريزي في «الإمتاع».

(١) «زاد المعاد» (١/ ٨١)، و«تحفة المودود» (ص ٢٠٣).

(٢) «فتح الباري» (١١/ ٨٩)، و«لسان الميزان» (٧/ ٣٨٨).

(٣) «إمتاع الأسماع» (١٠/ ٣١٨).

(٤) «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٥٣)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص ٢٨٣).

(٥) كما روى عنه الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤١٢)، حديث ابن عباس: «ولد النبي ﷺ

مختوناً مسروراً».

وأما البقية كابن القيم^(١) والسَّخاوي فلم يذكروا له اسماً، وإنما ذكروا أنه صنّف في «خِتان الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وأنه نقض فيه على كتاب ابن طلحة.

٣- بيان أن للمؤلف كتابين في هذه المسألة:

بعد التأمل والتتبع والمقارنة، ظهر لي أن لابن العديم مصنّفين في هذه المسألة، وأخرى فتوى مختصرة جداً لا تُعدّ تصنيفاً وإنما علّقَ الجواب على الورقة التي فيها السؤال الموجه له في هذه المسألة، كما هو نصّ كلامه في مقدّمته.

فأما كتاب «الملحة» أو «اللمحة» فهذا لم نقف عليه مخطوطاً، وقد وقف عليه الإمام ابن القيم وابن حجر ونقلًا منه، وهو في حكم المفقود. والدليل على ذلك: أن النقول التي نقلها ابن القيم في «التحفة» لا توجد في هذا «الجزء» الذي نحققه، وإنما توجد بعضها ومختصرة، وكذا ما نقله الحافظ ابن حجر في «الفتح» من كلام ابن العديم على حديث سنن الخليل إبراهيم - عليه السلام - حين اختتن، ليس موجوداً في هذا «الجزء».

وأما هذا «الجزء» فإني أرجح أنه غير ذلك، فيكون مرّ هذا التصنيف في ثلاث مراحل، مرحلتين نصّ عليهما ابن العديم - نفسه - في جزئه هذا.

(١) ذكر المناوي في «فيض القدير» (١/١١٦): «كتاب اللمحة في الرد على ابن طلحة» ناسباً تأليفه لابن القيم!، وكذا قلده الشيخ بكر أبو زيد -رحمهما الله- في كتابه «ابن القيم الجوزية: حياته، آثاره، موارده» (ص ٢٩٥)، وهي نسبة غلط لا شك فيها، فإما تكون من المناوي، أو يكون في المطبوع خلل في الطباعة أو بعض المخطوطات؛ فالتبس على الناسخ أو المحقق، فالله أعلم.

فالأولى: جوابٌ في كُليّات علّقها على الفتوى المكتوبة التي دُفعت إليه، ثم لما وقفَ على فتوى بعض الفقهاء - ولم يصرّح باسمه - كتبَ عليه ردّاً متوسطاً وهو هذا «الجزء»^(١)، ثم بعد ذلك أَلّف في الرد على كتاب ابن طلحة - الذي أفردَه في هذه المسألة -، فضمّن كتابه «اللمحة» هذا «الجزء» وزاد عليه وأضاف وأفاض، والله أعلم.

٤ - المنهج العام للمؤلف في هذا الجزء:

المتأمل في هذا الجزء يجد أنه يُصوّر المسألة ويُلخص الفكرة، ويذكر سبب الرد، ثم يسوق الأخبار بإسناده، فكشف ما فيها من علل وضعف، وينقل عمّن سبقه من أئمة الجرح والتعديل وغالباً ما يذكره بإسناده إلى قائله، ثم يذكر من الأخبار التي هي أصحّ من تلك في هذه المسألة، ويستدلّ بها على ضعف الأخرى ويرجّحها عليها، فهو جزءٌ حديثيٌّ مشحون بالتعقّبات الحديثية والنقود التعليلية والنقول العلمية.

٥ - استفادة العلماء منه وتقييمهم له:

أشرنا فيما تقدّم إلى استفادة^(٢) الإمامين ابن القيم وابن حجر منه ونقلها عنه في «التحفة»، و«الفتح»، كما أن ابن القيم أقرّه وأثنى على كلامه في هذه المسألة، وكذا نوّه به كل من قدّمنا ذكره من الأئمة كالمقرئزي وابن حجر والسّخاوي.

(١) وهذا الجزء أوّل من اكتشف نسخته العلامة الألباني - رحمه الله - في أحد مجاميع المكتبة الظاهرية، فنوّه به ودلّ عليه، والدال على الخير كفاعله، كتب الله أجره وجزاه عنّا خيراً.

(٢) وقال العلامة الألباني - رحمه الله - في «فهرس مخطوطات الظاهرية» (ص ١١١): «نقل الحافظ محمد ابن عبد الهادي في بعض أبحاثه (ورقة ٤٢٤ وجه ٢ من المجموعة ٤٠٥ حديث) جُملاً من كلامه، موافق لما

قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (١ / ٨١): «وقد وقعت هذه المسألة بين رجلين فاضلين، صنّف أحدهما مصنفاً في أنه وُلد مختوناً، وأجلب فيه من الأحاديث التي لا خطام لها ولا زمام!، وهو كمال الدّين ابن طلحة، فنقّضه عليه كمال الدّين ابن العديم، ويبيّن فيه أنه صلى الله عليه وسلم خُتن على عادة العرب، وكان عموم هذه السّنة للعرب قاطبة مغنياً عن نقل مُعيّن فيها، والله أعلم».

وقال الإمام المقرئ في «إمتاع الأسماع» (١٠ / ٣١٨): «وقد استفتي عن هذا بحلب في حدود الخمسين والستائة، فصنّف فيها ابن طلحة تصنيفاً حكى فيه عن أبي عبد الله الترمذيّ الحكيم أنه وُلد مختوناً».

وتعقبه الكمال عمر ابن العديم فصنّف كتاب (الملّحة في الرد على أبي طلحة)، فأبدع وأجاد، ذكر فيه اختلاف الآثار في كونه ولد مختوناً، أو ختنه جدّه عبد المطّلب، أو ختنه جبريل -عليه السلام-، وذكر ما ورد في ذلك من الآثار وضعفها كلها وأنه لا يثبت في هذا شيء من ذلك، والله أعلم».

قلت: كلام المقرئ (ت ٨٤٥هـ) هو عين ما جاء في آخر المخطوط من تقرّيب الحافظ ولي الدّين ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ) لكتاب ابن العديم، فأظن الكلام لابن العراقيّ ونقله عنه المقرئ، لكن لم ينسبه له، والله اعلم.

ورد فيها بالحرف الواحد، وفي كلام ابن عبد الهادي فوائد في هذه المسألة تضاف إلى رسالة ابن العديم، وفي آخر الرسالة نقل عن الحافظ [ابن] العراقي؛ فيه تقرّيب لها وثناء عليها».

المطلب الثالث

رصد من تعرّض لهذه المسألة من العلماء

هذا رصدٌ لأغلب الذين تطرّقوا لمسألة أحاديث ختان النبي ﷺ، سواء كان مثبتاً أو نافياً أو مضعفاً أو مُصححاً، وأغلبهم ممن تكلم في ضعف أحاديثها وبيان عللها، فمنهم المختصر ومنهم المتوسع، وهاك أسماء تلك الكتاب بموضعها^(١)، مرتبة على حروف المعجم:

«الإشارة في سيرة المصطفى» لمغلطاي (٦٠-٦١).

«إمتاع الأسماع» للمقرئزي (٥٧/٤) و(٣١٠/١٠).

«البداية والنهاية» لابن كثير (٣/٣٨٧/٣ ط هجر).

«تاريخ الخميس» للدّيار بكرى (١/٢٠٤).

«تحفة المودود» لابن القيم (ص ٢٠٢)^(٢).

«التنوير شرح الجامع الصغير» للصنعاني (٦/١٠).

«الخصائص الكبرى» للسيوطي (١/٩٠).

«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٦٢٧٠)^(٣).

«سبيل الهدى والرشاد» للصالحى (١/٣٤٧) و(١٠/٤٨٠).

(١) ومن لم أذكره في هذا الرّصد، فقد اكتفيتُ بذكره في أثناء تعليقي على الكتاب كما تجده في التعليقات بحسب موضعه المناسب.

(٢) أفرد هذه المسألة فصلاً كاملاً وهو الفصل الثالث عشر في ختان النبي ﷺ، من الباب التاسع، وقد أجاد وأفاد، ونقل عن المصنّف ابن العديم، نقلاً مطوّلاً من كتابه شبه المفقود: «اللمحة في الرد على ابن طلحة».

(٣) أوعب من جمع أحاديث المسألة وتكلم عليها تفصيلاً في اثني عشر صفحة (١٣/٥٧٥ - ٥٨٧).

- «السراج المنير» للعزيمي (٢٣٤ / ٤).
- «السنن والمبتدعات» للشقيري (ص ٩٢).
- «السيرة الحلبية» للحلي (٧٩ / ١) و (٢٠٦ / ١).
- «السيرة النبوية» لأبي شُهبة (١٧٥ / ١).
- «شرح الشفا» للقاري (١٧٣ / ١).
- «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني (٣٢٣ / ١) و (١٨٩ / ٧).
- «فتاوى دار الإفتاء المصرية» (١٧٧ / ٨).
- «فيض القدير» للمناوي (١٦ / ٦).
- «كتاب سيرة النبي» للتقي الندوي (ص ٣٩).
- «كشف اللثام» للسفاريني (٣٤٨-٣٤٩ / ١).
- «اللؤلؤ المكنون» للعازمي (٧٩ / ١).
- «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢٢٤ / ٨).
- «منتهى السؤل» لابن محمد عبادي اللحجي (١٨٢ / ٣).
- «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» للسبوطي (ص ٤٤).

المطلب الرابع

النسخ المخطوطة، وبيان عملي في هذا الجزء

لهذا الجزء نسخة واحدة، فيما بحثت ووقفت عليه، في أربع لوحات -دون الطرة التي ليس عليها سوى اسم الجزء وأختام التملكات وفي الطرف الآخر تقرّظ ابن العراقي لها منقول عنه-، وهي محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع ٢٨ (ق ١-٥)، وعنّها صوّرت المكتبات في السعودية وغيرها. لا يُعرف اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها. وانظر: «خزانة التراث» (٦٦٧٣١) و(٧١٠٩٠)، و«فهرس مخطوطات الظاهرية» للألباني (ص ١١١).

* وأما عن عملي وخدمتي لهذا الجزء، فيمكن تلخيصه في نقاط:

- ١- نسختُ المخطوط على برنامج (الورد) وقابلته مع المخطوط حرفاً حرفاً^(١).
- ٢- استدركتُ ما في بعض الأسانيد من نقصٍ وسقطٍ وقع في المخطوط، من الكتب الأخرى التي روت هذه الأخبار من طريق ابن العديم بسنده ومنتها، أو من روى عنهم ابنُ العديم من طريقهم في كتبهم.
- ٣- ترجمة للأعلام ترجمة مختصرة جداً، غالبها في ذكر سنة وفاته والإحالة على مصادر ترجمته، ليقف على تراجمهم من يريد التوسع في معرفتهم، وسبب

(١) نسختُ المخطوط في جلسة واحدة من منتصف الليل إلى قبيل أذان الفجر وقد أعانني على قراءته ومقابلته زوجتي أم أسامة، بارك الله فيها وشكر لها وكتب أجراها، {رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ}.

ذلك أن الأسانيد طويلة ويصعب على القارئ البحث عن مصادر ترجمة كلّ من في الإسناد بخاصة غير المشهورين منهم مع طول السند وبعد الزمن، لذا ذكرتُ سنة الوفاة وكلمة معها أو كلمتين في التعريف به وبحاله، مع الإحالة إلى مصادر ترجمته، فجمعنا بين الدلالة عليه والتعريف به بأخصر طريق مع عدم إثقال الحواشي بغير طائل.

٤- وثقتُ كلّ نصٍّ ونقلٍ ذكره المصنّف من مصادره الأصلية إلا ما كان مفقوداً أو مخطوطاً لا تطوله يدي.

٥- ضبطتُ ما يحتاج إلى ضبطه من أسماء الرواة وألقابهم وكناهم، وكذا ما في المتن والأخبار.

٦- خرّجتُ الأحاديث والآثار من مصادرها، وتكلمتُ على ما يقتضيه حالها من صحةٍ وضعفٍ، مستنيراً بكلام علماءنا المُحدّثين متقدّمهم ومتأخّريهم -بغير تفریق! وتمزيق!-، ناقلاً عنهم مع توثيق والتدقيق، وبالله التوفيق.

جُزءٌ فِيهِ الْكَلَامُ عَلَى:

خِتَانِ النَّبِيِّ ﷺ

تَصْنِيفُ

الْعَلَّامَةِ كَمَالِ الدِّينِ عُمَرَ ابْنِ الْعَدِيمِ الْعُقَيْلِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ (٥٨٨هـ) وَتُوفِيَ سَنَةَ (٦٦٠هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ -

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ

لَيْثِ بْنِ أَمِينِ الْعَلَوَانِيِّ

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ

النسخة الأولى

سنة ١٤٤٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الإعانة، اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً:

الحمد لله الذي بَصَّرنا من العَمَاية، واختَصَّننا بالتوفيق والهداية، ورزَقنا نوعي الرواية والدراية، أحمدُه حمداً لا ينتهي حامدُه إلى غاية، وأشكرُه على نِعَمه التي لا أمدَ لها ولا نهاية.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تكون لنا من النار وقاية. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي أرسله الله تعالى إلى العالمين آية، فَرَحَزَحَ به الباطلَ وأزالَ العَواية، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وأصحابه المخصوصين بالولاية، ما هبَّت ريحٌ وخفقت راية.

وبعد: فإنه أحضرت إليّ فتياً في بعض الأحيان، تتضمن السؤال عن النبي ﷺ: هل ولد غير محتاج إلى الختان، أم ختنه الملك لما شق صدره ووضع فيه الإيَّان؟.

فظننت أن السائل عن ذلك بعض العوام؛ فأجبتُ بأنه لم يصح في ذلك شيء عنه - عليه الصلاة والسلام - كلاً من الأمرين نُقل، فما ثبت عند أهل الحديث ولا قبل.

أحدهما: أن جبريل - عليه السلام - ختنه حين شق صدره.

والآخر: أنه ولد مختوناً خلقه وفطره.

وأحد الثقلين غير صحيح، وراويه عند الطعن جريح، والآخر غريب غير معروف، وهو على أبي بكر موقوف.

وقصدتُ بتركي في الفتيا ذكرَ النَّقْلَيْنِ، وبالاختصارِ في جوابي أمرين:
أحدهما: الجري على قاعدة العلماء المتقدمين والسلف الصالح من المفتين،
أنهم لا يزيدون في أكثر فتاويهم على: لا أو نعم^(١).
والثاني: أن العامة لا يُمَيِّزون بين الصِّحة في النَّقْلِ والسَّقْمِ، وإذا اختلفت
الرواية عندهم في المنقول مع قِصْرِ أفهامهم والعقول؛ رُبَّمَا دخلهم شكٌّ في
الأمر النَّقْلِيَّةِ، وظنوا أن المنقولات كلها على ذلك مبنية!
فرايتُ الاختصار في الفتيا أولى، والاقتصار على ما يحصل به الغرض
أحسن قولاً.

ثم بلغني -بعد- أن هذه المنازعة وقفت بين يدي مولانا السُّلطان المَلِكِ
النَّاصر صلاح الدِّنيا والدِّين سُلطان الإسلام والمسلمين ناصر الحقِّ بالبراهين
أبي المظفر يوسف^(٢) ابن المَلِكِ العزيز محمد بن المَلِكِ الظَّاهر غازي بن المَلِكِ
النَّاصر يوسف بن أيوب، ناصر أمير المؤمنين، أعزَّ الله سلطانه ونصر أعوانه،
ورفع به رُتْبَةَ العِلْمِ وأعلى شأنه، ولا زالت العلومُ في أيامه مرفوعة المنارَ،

(١) قال الإمام النووي -رحمه الله- في «آداب الفتوى» (ص ٥٢): «الثامنة: ليختصر جوابه، ويكون بحيثُ
تفهّمه العامة، قال صاحب الحاوي: يقول يجوز أو لا يجوز، أو حق أو باطل. وحكى شيخه الصِّمَرِيُّ، عن
شيخه القاضي أبي حامد، أنه كان يختصر غاية ما يمكنه، واستفتي في مسألة آخرها يجوز أم لا، فكتب: لا،
وبالله التوفيق».

(٢) توفي في صفر سنة (٥٨٩هـ) -رحمه الله وغفر له وأكرم نزله-، أفرد في ترجمته كتاباً حافلاً: القاضي
ابن شَدَّاد (ت ٦٣٢هـ) -رحمه الله- أسماه: «النَّوادر السُّلْطانيَّة والمَحاسِن اليُوسُفيَّة»، وقد طبع بمكتبة الخانجي
بالقاهرة، بتحقيق: د. جمال الدين الشيال.

وانظر: «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٨٩٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٢٧٨) كلاهما للذهبي.

محمودة الآثار، محمية الأرجاء والأقطار، مُحجَّلة^(١) بطيب عَرفها ودرَّ عَرفها، أَرَجَ القَطْرَ وجود القِطر، ولا فَتَى مجلسه الكريم مشحوناً بالعلماء وأهل الرُّتب، مَعْمُوراً بمذاكرة العلم والأدب، مقصوداً لألِي النعمة منهم والطلب. وأحضر إليَّ جوابٌ كتبه إليه بعضُ الفقهاء، المقيمين تحت ظلّه الظليل بالشَّهَاء^(٢)، وزاد في الجواب على ما في السُّؤال، وبسط القول في الخطابِ وأطال، وابتدأ في الكلام إلى أن قال!.

فأجبتُه إلى مأمولِه على سبيل الاختصار، وأسعفتُه بمسؤولِه من غير جُنوح إلى الاعتذار، عالماً أنَّ إجابة مَنْ يسأل شيئاً من العلم لازمةٌ بالاضطرار، فإنه قد ورد في الأحاديث النبوية أن: «مَنْ سئِلَ عِلْماً فكَتَمَهُ؛ أَلْجَمَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنَ النَّارِ»^(٣).

ثمَّ رأيتُ في جوابه عدَّةَ أوهامٍ، لا تخفى عن أولي البصائر والأفهام، وقد استعظمتُ ما أتى به من الكلام، وأشار إلى أنه أنفق في التطلع إلى العلوم سائر الأيام، مُعَرِّضاً بي وبمَن وافقني في الفُتيا من العلماء الأعلام!.

(١) معنى الحَجَل - هنا -: الكثير الواسع، وانظر «لسان العرب» (٢٠١/١١).

(٢) من أساء مدينة حَلَب، انظر: «معجم أساء الأشياء» للبايبي (ص ٢٠٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩) - وحسنه -، وابن ماجه (٢٦١) وغيرهم، من حديث أبي هريرة - مرفوعاً -.

وأخرجه ابن حبان (٩٦)، والحاكم (١٠١/١)، والطبراني في «الأوسط» (٥٠٢٧)، وغيرهم، من حديث عبد الله بن عمرو - مرفوعاً -.

والحديث صحَّحه جماعةٌ من العلماء كالعُقيليِّ، والدَّارقطنيِّ، والبُغويِّ، وغيرهم، وبعض العلماء يُضعِّفه، لكن الصواب أنه حديثٌ ثابتٌ.

وانظر: «المغني عن الحفظ والكتاب» للموصلي (ص ٥٥-٥٧ بتحقيقي).

فابتدرت له عن ذلك مُبارياً، وانتصبت لغرضه رامياً، وقلتُ مخاطباً له
ومنادياً: «اذكرتني الطعنَ وكنْتُ ناسياً»^(١)، إن كتمتُ ذلك؛ فأنا بلجامٍ من النارِ
مُلجَم، والبادي بانتقاصٍ غيره أظلم!

وها أنا أشرعُ في ذكرِ الخبرين وإيرادهما وسوقهما، على ما جاءت به الروايةُ
بإسناديهما، وتبيين وجه السقم فيهما والضعف، وتقريب ثمره الجيِّ منها عند
القطف؛ لأن الإسنادَ في الحديث مُميِّزٌ للطيب من الحبيث.

فقد أخبرنا الشيخُ الإمام الزاهد الوليُّ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن
علوان الأسدي^(٢)، قال: ثنا الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الأثيري^(٣)، قال:

(١) هذا مثلٌ سائرٌ مشهورٌ، والأشهرُ في لفظه: «ذكرتني..»، وله قصةٌ فانظره في: «الأمثال» لابن سلام
(ص ٦٢)، و«جهرة الأمثال» للعسكري (٨٢١).

(٢) توفي سنة (٦٢٣هـ) -رحمه الله-، مترجمٌ في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٠٣/٢٢)، و«ذيل تاريخ
بغداد» لابن النجار (٣٢/٣) (١٨١١)، وانظر مصادر ترجمته حاشية الكتاين، وما فاتهما من المصادر: «إكمال
الإكمال» لابن نقطة (١/١٣٤)، و«المعين في طبقات المحدثين» للذهبي (٢٠٢٤).
وقد أكثر من الرواية عنه المصنفُ ابنُ العديم في كتابه «بغية الطلب»، فانظر فهرس الرواة في طبعة سهيل
بكار (١٢/٥٥٣٧).

(٣) في المخطوط (الأشترى) وهو تصحيف!، قال ابن الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب» (٦٨/١):
«الأثيري: بفتح الهمزة وكسر الشين المعجمة وسكون الياء تحتها نقطتان وبعدها راء، هذه النسبة إلى (أشير)
حصن بالمغرب، يُنسب إليه..» فذكره.

توفي سنة (٥٦١هـ) -رحمه الله-، مترجمٌ في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٦٦/٢٠)، ومصادر ترجمته
في حاشيته، وما فاتهم: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/٢٣٤)، و«الثقات» لابن قطلوبغا (٦١٤٩).

ومن لطيف ما قاله ابن عساكر: «..سمع منِّي وكتبَ عني كتاباً ألفتُه لأجله، سمّيته: (كتاب بعض ما
انتهى إلينا من الأخبار في ذكر من وافقت كنيته كنية زوجته من الصحابة الأخيار)، وغيره..».

أنبأني القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض^(١)، قال^(٢): ثنا القاضي أبو عبد الله التميمي^(٣)، والأديب أبو علي النَّحْوِي^(٤) -سماعي عليهما- قالا: حدَّثنا الفقيه أبو عبد الله بن سَعْدُون^(٥)، قال: ثنا أبو بكر الغَازِي^(٦)، [قال:

(١) توفي سنة (٥٤٤هـ) -رحمه الله-، وهو أشهر من نار على علم، صاحب كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، وغيره من الكتب السائرة، وانظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/٢١٢)، مع حاشيته ففيها مصادر ترجمته الكثيرة.

(٢) بهذا الإسناد أخرجه القاضي عياض في «الإلماع» (ص ١٩٤).

(٣) هو محمد بن عيسى بن حسن -وقيل: حسين- الفقيه المالكي السبتي توفي سنة (٥٠٥هـ) -رحمه الله- ترجمه تلميذه القاضي عياض في «الغنية» (ص ٢٧)، وهو أول شيخ ترجمه في كتابه هذا. وانظر: «السير» للذهبي (١٩/٢٦٦)، ومصادر ترجمته في حاشيته.

(٤) هو الحسن بن علي بن طريف التَّاهَرْتِيّ، توفي سنة (٥٠١هـ) -رحمه الله-، ترجمه تلميذه القاضي عياض في «الغنية» (ص ١٤١) رقم (٥٠).

وانظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (١/٥١٣) (١٠٥٨)، و«معجم أعلام الجزائر» (ص ٥٩).

(٥) هو محمد بن سعدون بن علي بن بلال، القَبْرَوَانِيّ الفقيه المالكيّ، توفي سنة (٤٨٥هـ) وقيل أربع وست، مترجم في: «الصلة» لابن بشكوال (ص ٥٧٠)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/٥٤٩)، و«الديباج المذهب» لابن فرحون (٢/٢٩٩).

وانظر: «تراجم المؤلفين التونسيين» (٣/٣٥) (٢٣٨).

(٦) هو محمد بن علي بن محمد بن جيد بن عبد الجبار النيسابوريّ الجوهريّ الصَّبْرِيّ المطَّوعِيّ، توفي سنة (٤١٩هـ) -رحمه الله-، مترجم في: «السير» (١٧/٣٨٨) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/٣١٢)، و«المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» للصَّرْفِينِيّ (ص ١٩).

وانظر: «إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي» للنحال (ص ٤٦٦) (١٦٤)، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٤/٢٩١٠) (٧٨٨٣).

أخبرنا أبو عبد الله ابن البيّح^(١)، أخبرنا أبو العباس السّياري^(٢) [٣]: ثنا أبو الموجّه محمد بن عمرو^(٤)، قال: ثنا عبدان^(٥)، قال: سمعتُ عبدَ الله بن المبارك^(٦) - رحمه الله - يقول: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، لَوْلَا الإِسْنَادُ؛ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»^(٧).

(١) هو الإمام المشهور بـ(الحاكم) صاحب «المستدرک على الصحيحين»، توفي سنة (٤٠٥هـ) - رحمه الله - انظر: «السير» للذهبي (١٧/١٦٢)، ومصادر ترجمته في الحاشية.

وهذا الخبر بهذا الإِسْنَاد أخرجهُ الحَاكِمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص ٦)، وعلّق عليه قائلاً: «فلولا الإِسْنَاد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه؛ لدرّس منار الإسلام، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقَلْب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها؛ كانت براء». (٢) هو القاسم بن القاسم بن مهدي المروزي الشيرازي، توفي سنة (٣٤٢هـ) - رحمه الله -، ترجمته بمصادرها في: «السير» للذهبي (١٥/٥٠٠)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» (٢/٧٨٦) (٦٨٣).

(٣) سقط ما بين المعقوفين من المخطوط، وقد استدركته من كتاب «الإلماع» للقاضي عياض (ص ١٩٤)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٦).

(٤) الفَرَزَارِيُّ الحَافِظ، توفي سنة (٢٨٢هـ) - رحمه الله -، مترجم في: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٥/٣)، و«السير» (١٣/٣٤٧)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/٨١٨).

(والموجّه) ضبطه السمعاني بخطه بكسر الجيم، وقال غيره بالفتح، كما أفاده الذهبيّ نقلاً عن ابن الصّلاح. (٥) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة - بفتح الجيم والموحدة - ابن أبي رَوَاد - بفتح الراء وتشديد الواو - العتكيّ - بفتح المهملة والمثناة -، أبو عبد الرحمن المروزي، الملقّب: عبدان، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة إحدى وعشرين [يعني ومائتين] في شعبان، خ م د ت س، كما في «تقريب التهذيب» لابن حجر (٣٤٦٥). وانظر: «تهذيب الكمال» للوزي (١٥/٢٧٦) (٣٤١٦).

(٦) أشهر من نار على علم، قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (٣٥٧٠): «المروزيّ، مولى بني حنظلة، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ، جُمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين [يعني ومائة]، وله ثلاث وستون، ع».

(٧) صحيح:

أخرجه الإمام مسلم في «مقدّمة صحيحه» (١/١٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/١٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/٣٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٢٠٩)، والبيهقي في

ثم أتبع ذلك بما أورده المجيب من السقط، وأبين الصواب في ذلك من الغلط، وبعون الله تعالى وتوفيقه استعدّ، ومن كرمه وفضله استمدّ، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أما الخبر الوارد بأن جبريل - عليه السلام - ختنه ﷺ:

فأخبرنا به الشيخ الصالح الثبت الثقة زين الأمان أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن الشافعي^(١) (...)^(٢) الجامع بدمشق، قال: أخبرنا عمي الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي^(٣)، قال: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن عبد الله الواسطي^(٤)، قال: أخبرنا أبو بكر الخطيب^(٥)، قال: أخبرنا

«المدخل» (٨٥٣)، و«الخطيب في الجامع» (١٦٤٣)، و«شرف أصحاب الحديث» (ص ٤١)، والهروي في «ذم الكلام» (١٠٠٧)، و«السمعي في أدب الإملاء» (ص ٧)، وابن القيسراني في «مسألة العلو» (ص ٤٣)، وابن قدامة في «فضل يوم التروية وعرفة» (٢٠)، والتجيب في «برناجه» (ص ١٤)، من طرق متعددة عن ابن المبارك.

(١) توفي سنة (٦٢٧هـ) - رحمه الله -، ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨٣٣/١٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٤١/٨).

(٢) كلمة مطموسة لا تظهر في المخطوطة، ولعلها (في).

(٣) أشهر من نار على علم، المشهور بابن عساكر صاحب «تاريخ دمشق» المطبوع في ثمانين مجلدة، توفي سنة (٥٧١هـ) - رحمه الله -.

وهذا الخبر بهذا الإسناد؛ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٠/٣).

(٤) توفي سنة (٥٢٨هـ) - رحمه الله -.

ترجمته في: «السير» (٥/٢٠) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٨١/١١).

(٥) أشهر من نار على علم، صاحب «تاريخ بغداد»، واسمه: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، توفي سنة (٤٦٣هـ) - رحمه الله -.

القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن محمد بن عثمان البَجَلِيّ^(١)، قال: أخبرنا جعفر بن محمد بن نُصير الخُلْدِيّ^(٢)، حدّثنا محمد بن عبد الله بن سليمان^(٣)، ثنا عبد الرحمن بن عُيَيْنة البصري^(٤)، ثنا علي بن محمد المدائني السلمي^(٥)، ثنا مَسْلَمَة

(١) ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/٢٦٤) وقال: «كتبنا عنه، وكان ثقة... توفي ابن أبي عمرو في اليوم الذي مات فيه ابن مهدي، وهو يوم الإثنين، الرابع عشر من رجب، سنة عشر وأربع مائة، ودفن من الغد في مقبرة باب حرب».

وانظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/١٥٤)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (ص ٣٥٢).

(٢) توفي سنة (٣٤٨هـ) -رحمه الله-، قال الخطيب: كان ثقة.

ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٦/٦٣٤)، و«السير» للذهبي (١٥/٥٥٨).

وانظر: «الدليل المغني لشيخ الإمام أبي الحسن الدارقطني» (١٤٢).

(٣) هو أبو جعفر الحضرمي الكوفي، الملقّب بد(مُطَيَّن)، قال الدارقطني: ثقة جبل، توفي سنة (٢٩٧هـ) -رحمه الله-، تنظر ترجمته بمصادرها في: «إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (٩٤٣)، ومما فاته: «الثقات» لابن قطلوبغا (٨/٣٨٠) (١٠٠٥)، وهو صاحب مصنفات، انظرها في: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٤/٢٨٤٤) (٧٦٦٢).

(٤) ذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٢٢٤) أنه لم يعرفه.

وقال ابن حجر: «لم أر له ذِكْرًا»، كما في «الفتوحات الربانية» لابن علّان (٥/٩٦)، و«التنوير» للصنعاني (١٠/٤٧٨).

وقد تفرّد بالرواية عنه: مطيّن؛ فهو مجهول العين.

(٥) أبو الحسن المدائني الأخباري، صاحب التصانيف، ثقة في السير والأخبار، لكنه ليس بالقوي في الحديث -كما قال ابن عدي-، توفي سنة (٢٢٥هـ) -رحمه الله-.

انظر: «الكامل» لابن عدي (٦/٣٦٣)، و«السير» للذهبي (١٠/٤٠٠)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٦/١٣)، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٣/٢١٣١) (٥٧٤٦).

بن محارب بن سلم بن زياد^(١)، عن أبيه^(٢)، عن أبي بكره - رضي الله عنه -: «أن جبريل - عليه السلام - ختن النبي ﷺ حين طهر قلبه»^(٣).

فهذا موقوفٌ على أبي بكره.

(١) ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٨٧ / ٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٢٦ / ٨)، وابن حبان في «الثقات» (٤٩٠ / ٧).

روي عنه بعض الثقات، ولم يجرحه أحدٌ ولا وثقه؛ فهو مستور.

(٢) مجهول، تفرد بالرواية عنه ابنه، ولم يثقه أحد، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥٢ / ٥) - على قاعدته في توثيق المجهولين! -، وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٩ / ٨) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤١٧ / ٨).

(٣) مُنكر:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٨٢١)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٩٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٠ / ٣)، من طريق مُطَيَّن، به.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أبي بكره إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن عيينة».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٨٦ / ١): «هذا مُنكر».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣٨٩ / ٣): «وهذا غريبٌ جداً».

وقال ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٢٠٦): «وهو مع كونه موقوفاً على أبي بكره؛ لا يصحّ إسناده فإن الخطيب.. - فذكر إسناده كاملاً وقال -: «وليس هذا الإسناد مما يُحتجّ به، وحديث شقّ الملك قلبه ﷺ قد روي من وجوه متعدّدة مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وليس في شيء منها أن جبريل ختنه إلا في هذا الحديث؛ فهو شاذٌّ».

وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥٨٤ / ١٣): «وهذا إسناد مظلم، ما بين الحافظ الحضرمي، وأبي بكره الثقفي؛ جُلّه لا يُعرفون».

والخلاصة: أن هذا الحديث له ستّ علل: ثلاثة رواة مجاهيل يروي بعضهم عن بعض، والرابعة: تفردهم به، والخامسة: لينُ المدائني في الحديث، والسادسة: مخالفته للأحاديث الصحيحة في شقّ صدره ولم تذكر ذلك، فهذه زيادة منكّرة.

وقد ورد حديثُ شقِّ الملكِ صدرِ النبي ﷺ من طرقٍ مُتعدِّدة مرفوعة إلى النبي ﷺ، ولم يُذكر في شيءٍ منها أنه ختنه^(١).

وكان هذا الحديثُ غريباً، وإن كان رجاله أثبت^(٢) من رجالِ الحديثِ الذي دُكر فيه أنه وُلد مُختوناً.

وقد ذكرَ المجيبُ في جوابه، أنه لم يرد في هذا المعنى شيءٌ!، وقد سُقنا ما ورد فيه كما ترى!.

* وأما الخبرُ الواردُ بأنه وُلد مُختوناً ﷺ: فأخبرنا به أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن الحرستاني^(٣) - قاضي القضاة بدمشق - قراءةً عليه -، قال: أخبرنا

(١) حديثُ شقِّ صدره ﷺ وهو غلام، أخرجه مسلم (١٦٢) - واللفظ له -، وأحمد (١٢٢٢١) و(١٢٥٠٦) و(١٤٠٦٩)، وابن حبان (٦٣٣٤)، والحاكم (٣٩٤٩)، وابن أبي شَيْبَةَ (٣٦٥٥٧)، وعبد بن حميد (١٣٠٨)، والبزار (٦٩٦٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/١٥٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٣/٢)، وأبو عوانة (٣٤٢)، وأبو يعلى (٣٣٧٤) و(٣٥٠٧)، وابن منده في «الإيمان» (٧٠٩) و(٧١٠)، والبيهقي في «الدلائل» (١/١٤٦)، وأبو نُعيم في «الدلائل» (١٦٨)، والآجزي في «الشرعية» (٩٦٥)، من طرقٍ متعددة عن حماد، عن ثابت، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه -:

أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل ﷺ وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه فصرعه، فشق عن قلبه، فاستخرج القلب، فاستخرج منه علقة، فقال: هذا حظُّ الشيطان منك، ثم غسله في طستٍ من ذهبٍ بهاءٍ زمزم، ثم لأمه، ثم أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أمه - يعني ظئره - فقالوا: إنَّ محمداً قد قُتل، فاستقبلوه وهو مُنتقع اللون، قال أنس: وقد كنتُ أرى أثرَ ذلك المَخِيطِ في صدره.

(٢) وإن كان قوله - رحمه الله - هذا على سبيلِ التَّسْبِيَةِ والمقارنة، إلا أنه ليس له من النظر نصيب!، فإنه تبيّن من تعليقاتنا السابقة على سنده؛ أن فيه ثلاثةً مجاهيل!، يروي بعضهم عن بعض، فلا قوّة لهم لا نسبية ولا مطلقة!.

(٣) الأنصاري، من ذرّيّة الصحابي سعد بن عبادة - رضي الله عنه -، توفي سنة (٦١٤هـ) - رحمه الله -، ترجمته في «السير» للذهبي (٨٠/٢٢)، ومصادر ترجمته في الحاشية.

أبو الحسن عليّ بن المُسَلَّم الفقيه^(١)، أخبرنا أبو نصر الحسين محمد بن أحمد^(٢)،
[أخبرنا]^(٣) ابنُ جُمَيْع الغَسَّاني^(٤)، ثنا أبو حفص عمر بن موسى بن هارون بن
القَفَنَدَر^(٥) - بالمصيصة -، ثنا جعفر بن عبد الواحد^(٦) قال: قال لنا صفوان بن

(١) السُّلَمي الدَّمشقي، توفي سنة (٥٣٣هـ) وهو ساجد في صلاة الفجر - رحمه الله -، ترجمته في «السير»
للذهبي (٣١/٢٠)، ومصادر ترجمته في الحاشية.

(٢) القرشيّ الدَّمشقيّ، خطيب دمشق، المشهور بابن طَلَّاب، حدّث عن أبي الحسين ابن جُمَيْع بـ«مُعْجَمِهِ»،
توفي سنة (٤٧٠هـ) - رحمه الله -، ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٧/١٤)، والذهبي في «السير»
(٣٧٥/١٨)، وابن قطلوبغا في «الثقات» (٢٩٢٣).

(٣) ساقطة من المخطوط، فجاءت الجملة هكذا: (أخبرنا أبو نصر الحسين محمد بن أحمد بن جُمَيْع
الغساني)، وهذا خطأ، صوابه ما ذكرته، وأبو نصر هو راوي «مُعْجَم» ابن جُمَيْع عنه.

ثم وقفتُ على هذا التصويب من رواية الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤١٢/١) لهذا الخبر بسنده
ومتنه عن ابن العديم، وكذا في «لسان الميزان» (٤٥٧/٢) ت أبي غَدّة، إلا أن الذي في «الميزان»: (أنبأنا)،
وفي «اللسان»: (أخبرنا)، واعتمدتُ الأخير؛ لأن طبعة أبي غَدّة أجود.

(٤) هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد الصَّيداوي، صاحب «المعجم»، توفي سنة (٤٠٢هـ) - رحمه
الله -، ترجمه الذهبي في «السير» (١٥٢/١٧) ومصادر ترجمته في الحاشية.

وانظر: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٢٥١٠/٤) (٦٨٢٥)

وهذا الخبر رواه ابنُ جُمَيْع في «معجم الشيوخ» (ص ٣٣٦) عن عمر بن موسى، به.

(٥) لم أفق له على ترجمة، سوى أن ابن جُمَيْع ذكره في «معجم شيوخه» (ص ٣٣٦) من الذين لقيهم وروى
عنهم، فقال: «عمر بن موسى بن هارون بن القَفَنَدَر، أبو حفص»، وساق هذا الخبر من طريقه، ولم يزد على
ذلك!، فعلى هذا هو مجهول العين.

(٦) توفي سنة (٢٥٨هـ) وقيل (٢٦٨هـ) - رحمه الله -، وقد طعن فيه أكثر الأئمة - كما سيذكر المصنّف -،

وسنذكر ما لم يذكره:

قال أبو زرعة: «روى أحاديث لا أصل لها».

وقال أبو حاتم -كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٢/٤٨٤)-: «كان جعفر بن عبد الواحد وصل حديثاً لعبد الله بن مسلمة زاد فيه أنساً، فدعا عليه القعنيُّ؛ فافتضح!».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (١٨٨): «كان ممن يسرق الحديث، ويقلب الأخبار، ويروي المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريق واحد؛ يجيء به من طريق آخر، حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول: حدّثنا في روايته، كان يقول: قال لنا فلان بن فلان».

وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/٣٢٩): «روى جعفر بن عبد الواحد الهاشمي -قاضي البصرة- حديثاً أنكر عليه جدّاً، وله شيخ تفرّد به، ذكر الحفاظ أنه هو الذي عمل فيه!».

قلت: وهذه عبارة لثبته والطعن الشديد عليه، ومثلها عبارة أبي حاتم الرازي.

تنبيه:

ذكر ابن قُطُوبُغَا في «الثقات» (٣/١٨١) عن الخليلي أنه قال فيه: «ثقة!»، وقد نقلت لك نصّ كلام الخليلي فيه، وليس فيه ذلك!، فلعنّه وهم، وإنما الذي قال فيه «ثقة» هو مسلمة بن القاسم، كما نقله في أوّل ترجمته! وكذا قول مُغلطَاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٢٢٥): «كان ثقة!»، روى عنه أبو داود، فيما ذكره أبو علي الجبائي ومسلمة، ولم يذكره المزي».

فهذا التوثيق لا يُلتفت إليه؛ لأن الجرح فيه مفسّر، ومن طعن فيه أخبر به ممن وثّقه.

وقال الذهبي: «ساقطٌ منهم».

ومرة: «متروكٌ هالك».

وقال ابن حجر: «اتهم بالكذب، ومرة: كذبوه، ومرة: متروك، قد أتهم بوضع الحديث».

انظر: «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٥٧١)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (٨/٥٥)، و«مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور (٦/٧٥)، و«الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٦٧٠) و«ديوان الضعفاء» (ص ٦٤) و«ميزان الاعتدال» (١/٤١٢) و«المغني في الضعفاء» (١/١٣٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/٥٩)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٢/٤٥٧)، و«تحفة اللبيب» للوصابي (٢/٢٧٥).

هُبيرة^(١)، ومحمد بن بكر البرسّاني^(٢)، عن ابن جُريج^(٣)، عن عطاء^(٤)، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «وُلِدَ النَّبِيُّ ﷺ مَسْرُورًا مَخْتُونًا»^(٥).

(١) «العَيْثِيُّ - بالتحْتَانِيَة والمعْجَمَة - أبو عبد الرحمن البصري، لَيْثُ الْحَدِيثِ، مِنَ التَّاسِعَةِ. ق». كما في «التقريب» لابن حجر (٢٩٤٣).

وقال أبو حاتم: «شيخ» - كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٤٢٥/٤).

وقال العقبلي في «الضعفاء» (٢١٢/٢): «لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ».

وقال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٢٨٩٠): «لَا يُعْرَفُ!». ومرة: «يُجْهَلُ» - كما في «ديوان الضعفاء» (١٩٦٧).

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٣٢١/٨).

(٢) قال ابن حجر في «التقريب» (٥٧٦٠): «محمد بن بَكْر بن عثمان البرسّاني - بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة -، أبو عثمان البصري، صدوقٌ قد يُخْطِئُ، مِنَ التَّاسِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ. ع».

وانظر: «تهذيب الكمال» للزمي (٥٣٠/٢٤)، و«تحرير تقريب التهذيب» (٢١٨/٣).

(٣) هو «عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولا هم، المكي، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، وكان يُدَلِّسُ ويُرسِلُ، مِنَ السَّادِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ [يعني ومائة] أو بعدها، وقد جاز السبعين، وقيل: جاز المئة، ولم يَبْتُ. ع»، كما في «التقريب» لابن حجر (٤١٩٣).

(٤) هو الإمام العَلَمُ التَّابِعِيُّ المشهور: عطاء بن أبي رباح المكي، توفي سنة (١١٤ هـ) - رحمه الله -، انظر

«تهذيب الكمال» للزمي (٦٩/٢٠).

(٥) حديث باطل:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١١٩/٤)، وابنُ جميع في «معجم الشيوخ» (ص ٣٣٦) - ومن طريقها ابنُ عساکر في «تاريخ دمشق» (٤١١/٣) - من طريقين عن جعفر، به.

وحكم الحافظ ابن عدي على هذا الحديث بالبطلان، وأقرّه ابنُ القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (٥٩٥٤).

وقال الحافظ الذهبي في «میزان الاعتدال» (٤١٣/١) - بعد أن ساقه من طريق المصنّف - : «وهذا أفْتَهُ جعفر».

وقال الحافظ القسطلاني في «المواهب اللدنيّة» (٨١/١): «قال الحاكم في «المستدرک» [٦٥٧/٢]: تواترت

الأخبار أنه - عليه السلام - وُلِدَ مَخْتُونًا، انتهى.

وتعقبه الحافظُ الذهبيُّ فقال: ما أعلم صحّة ذلك!، فكيف يكون متواتراً؟!.

وهذا الحديث لا يصح؛ فإن راويه عن صفوان ومحمد بن بكر: أبو عبد الله جعفر بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس القاضي الهاشمي.

قال فيه عبد الغني بن سعيد الحافظ^(١) في «كتاب القضاة»^(٢): «هو صاحب غرائب وعجائب ينفرد بها».

وقال فيه الحافظ أبو أحمد ابن عدي: «وجعفر هذا يروي الموضوعات عن الثقات، ويسرق الحديث»^(٣).

وأجيب: باحتمال أن يكون أراد بتواتر الأخبار: اشتهاها وكثرتها في السير، لا من طريق السند المصطلح عليه عند أئمة الحديث.

وقد حكى الحافظ زين الدين العراقي، أن الكمال ابن العديم ضعف أحاديث كونه ولد مختوناً، وقال: إنه لا يثبت في هذا شيء من ذلك.

وأقره عليه، وبه صرح ابن القيم، ثم قال: ليس هذا من خصائصه ﷺ فإن كثيراً من الناس ولد مختوناً. وقال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٦٠٨/٣) - في ترجمة الحاكم وهو يعدد ما أنكر عليه - : «ومن شفاشقه.. قوله: إن المصطفى ﷺ ولد مسروراً مختوناً قد تواتر هذا!».

وقال الحافظ ابن كثير في «السيرة النبوية» (٢٠٩/١): «وقد ادعى بعضهم صحته - لما ورد له من الطرق - حتى زعم بعضهم أنه متواتر!، وفي هذا كله نظر!».

(١) أبو محمد الأزدي المصري، صاحب «المؤتلف والمختلف»، توفي سنة (٤٠٩ هـ) - رحمه الله -، وقد كان لعبد الغني جناية عظيمة تحدث بها الناس، ونودي أمامها: هذا نافي الكذب عن رسول الله ﷺ، ترجمه الذهبي في «السير أعلام النبلاء» (٢٧١/١٧) - ومصادر ترجمته في الحاشية -.

(٢) لم أجد له ذكراً في مؤلفاته لا مخطوطاً ولا مطبوعاً، ولم أر من ذكره له، وهذه فائدة عزيزة من ابن العديم نقلها فحفظها لنا - جزاه الله خيراً -.

وانظر: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (١٨٠٦/٣) (٤٨١٢).

(٣) ترجم له ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٥/٤) ط السرساوي، ونص كلامه: «مُنكَر

الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث»، ثم ذكر له بعض منكري حديثه - ومنها هذا الحديث - ثم ختم ترجمته

وأخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طَبْرَزْد البغدادي^(١) -بحلب-، أخبرنا أبو القاسم علي بن طِرَاد الزَيْنَبِي^(٢) -قراءةً عليه وأنا أسمع-، أخبرنا إسماعيل

(٤/١١٩-١٢٠) -قائلاً-: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبد الواحد: كلها بواطيل، وبعضها سرقة من قوم، وله غير هذه الأحاديث من المناكير، وكان يُتهم بوضع الحديث، وأحاديث جعفر: إما أن تكون تُروى عن ثقةٍ بإسناد صالحٍ ومتينٍ مُنكرٍ؛ فلا يكون إسناده ولا متنه محفوظاً. وإما يكون سرقَ الحديث من ثقةٍ يكون قد تفرّد به ذلك الثقة عن الثقة؛ فيسرقُ منه فيرويه عن شيخٍ ذلك الثقة!».

وإما أن يُجازف إذا سمع بحديثٍ لشعبة أو مالك أو لغيرهما، ويكون قد تفرّد عنهم رجلٌ؛ فلا يحفظ الشيخُ ذلك الرجل، فيلزمه على إنسان غيره، ولا يكون لذلك الرجل في ذلك الحديث ذكر، ولا يرويه. وكان جعفرُ يزعم أن عليه يميناً ألا يُحدّث ولا يقول: حدّثنا، فكان يقول: قال لنا فلان، ولا يقول: حدّثنا فلان، وهذا -أيضاً- كذبٌ؛ لأن فلاناً لم يقل له في هذا الحديث: حدّثنا فلان. وعامة حديثه على هذا، ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلاماً؛ لأنهم لم يلحقوا آيأته، وهم يتكلمون فيمن هو خير من جعفر بدرجات ويضعفونه».

(١) تُكلم فيه من قِبَل عدلته!، وله ترجمة موسّعة في «السير» للذهبي (٢١/٥٠٧ - ٥١٢) -ومصادر ترجمته في الحاشية- وختمها بقوله:

«وتوفي أبو حفص بن طَبْرَزْد في تاسع رجب، سنة سبع وست مائة، ودفن بباب حَرْب -والله يسامحه!- فمع ما أبدينا من ضعفه؛ قد تكاثر عليه الطلبةُ، وانتشر حديثه في الآفاق، وفرح الحفّاطُ بعواليه، ثم في الزمن الثاني تراحموا على أصحابه، وحملوا عنهم الكثير، وأحسنوا به الظن، والله الموعد، ووثقه ابن نقطة».

قال الذهبي: «والطَبْرَزْد -بذالٍ مُعجِمةٍ-: هو الشُّكْرُ».

(٢) قال الذهبي: الوزير الكبير، كان يصلح لإمرة المؤمنين، توفي سنة (٥٣٨هـ) -رحمه الله-، انظر ترجمته بمصادرها في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/١٤٩).

بن مَسْعَدَةَ^(١)، أخبرنا حمزة بن يوسف^(٢)، قال: سئل الدَّارِقُطَنِيُّ^(٣) -رحمه الله- عن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي؟؛ فقال: «كذاب يضع الحديث»^(٤).

وأنبأنا نصر بن أبي الفرج بن علي الحُصْرِيُّ^(٥)، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الأسدي^(٦)، أخبرنا الحافظ أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز بن

(١) أبو القاسم الإسماعيلي الجرجاني، توفي سنة (٤٧٧ هـ) -رحمه الله-.

وانظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/٤٠٤) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/٥٦٤)، و«المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» للصريفيني (٣٢٢)، و«التقييد» لابن نقطة (٢٣٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣٧١).

(٢) أبو القاسم السَّهْمِيُّ، من ذرية الصحابي هشام بن العاص بن وائل السَّهْمِيِّ -رضي الله عنه-، وهو صاحب «تاريخ جرجان» ومُحدِّثها، قال الذهبي في «السير» (١٧/٤٦٩): «الإمام، الحافظ، المحدث المتقن، المُصنَّف»، توفي سنة (٤٢٧ هـ) -رحمه الله-.

وانظر: «السلسيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي» (ص ٣٤٢-٣٤٧)، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٢/١٠٤٥) (٢٧٩٧).

(٣) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أشهر من نار على علم، صاحب «السنن»، و«كتاب العلل» -الذي لم يُصنَّف مثله- وله أكثر من ثمانين مُصنَّفًا، توفي سنة (٣٨٥ هـ) -رحمه الله-، وترجمته الحافلة بمصادرها في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/٤٤٩ - ٤٦١).

وانظر: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٣/٢١٠٢) (٥٦٤٦)، حيث ذكروا له ٣٦ كتاباً.

(٤) «سؤالات حمزة للدارقطني» (ص ١٨٨) (٢٣٢).

وانظر: «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله» (١/١٧١) (٧٧٩).

(٥) أبو الفتح البغدادي، توفي سنة (٦١٨ هـ) -رحمه الله-، ترجمته بمصادرها في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٢/١٦٣).

(٦) ابن أبي فرج التَّجِيبِي السَّاطِبِيُّ، توفي سنة (٥٧٤ هـ) -رحمه الله-، ترجم له: ابن الأثير في «التكملة لكتاب الصلة» (٢/٢٧٢) (٧٨٨)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/٥٤٠).

يوسف بن إبراهيم اللخمي^(١)، أخبرنا الخطيب أبو محمد عبد الرحمن بن عبد العزيز الشاطبي^(٢)، أخبرنا أبو عمر ابن عبد البر النمري - رحمه الله - قال: «وقد روي أن رسول الله ﷺ ولد مختوناً، من حديث عبد الله بن عباس، عن أبيه العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنهما - قال: «ولد رسول الله ﷺ مختوناً مسروراً - يعني مقطوع الشرة -؛ فأعجب ذلك جدّه عبد المطلب وقال: ليكوننّ لإبني هذا شأنٌ عظيم^(٣)».

(١) المشهور بابن الدبّاغ، توفي سنة (٥٤٦هـ) - رحمه الله -، ترجمته بمصادرها في: «السير» للذهبي (٢٢٠/٢٢٠).

وانظر: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٣٩٩٥/٥) (١١٠١٠).
 (٢) الأُمويّ الخطيبُ بالمسجد الجامع بشاطبة توفي سنة (٥١٠هـ) - رحمه الله -، ترجمته في: «الصّلة» لابن بشكّوال (ص ٣٣٠)، و«بُغية المتمعن» لابن عميرة (١٠٣٠)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/١٣٦)، و«الفتا» لابن قُطُوبغا (٦٦٤٣).
 (٣) منكر:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠٣/١) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١١/٣) -: قال: أخبرنا يونس بن عطاء المكي، أخبرنا الحكم بن أبان العدني، أخبرنا عكرمة، عن ابن عباس، عن أبيه العباس بن عبد المطلب قال: فذكره.

وتابع ابن سعد: «سليان بن سلمة الخبائري، عن يونس، لكن أدخل فيه بين يونس والحكم: عثمان ابن ربيعة الصّدائي»، قاله الحافظ الذهبي في «السير» (٣٦/١).

قلت: وهذه المتابعة أخرجها أبو نُعيم في «الدلائل» (٩٢)، والبيهقي في «الدلائل» (١/١١٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٠).

والخبائري: «متروكٌ لا يُستغل به» قاله أبو حاتم.

وقال النسائي: «ليس بشيء».

وقال ابن الجنيّد: «كان يكذب».

كما في «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠٩).

وأفة هذا الخبر: يونس بن عطاء الصّدائي، فمدار الحديث عليه.

قال أبو عمر ابن عبد البرّ: «وليس إسناد حديث العباس هذا بالقائم»^(١).

قال ابن حبان في «المجروحين» (١٢٣٤): «يروي العجائب، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

قلت: وهنا قد انفرد بهذا السند - بحسب ما بحثتُ فلم أقف على متابع -.

وانظر: «الضعفاء» لأبي نعيم (٢٨٦)، و«ديوان الضعفاء» للذهبي (٤٨٣٥)، و«التكميل» لابن كثير (١٧٣٦)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٥٧٥ / ٨).

وللحديث علة أخرى، وهي مخالفته لما روي عن ابن عباس - نفسه - بسندٍ أصح من هذا - كما قال الحافظ الذهبي في «السير» (٣٦ / ١) و«تاريخ الإسلام» (٤٨٥ / ١) -.

وهو ما أخرجه ابن عبد البرّ في «التمهيد» (٦١ / ٢١) و«الاستيعاب» (٥١ / ١): حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد، حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف، حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني، قال: حدثني الوليد بن مسلم، عن شعيب - يعني ابن أبي حمزة -، عن عطاء الخراساني، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن عبدَ المطلبَ ختنَ النبي ﷺ يوم سابعه وجعل له مأدبة، وسأه محمداً. قال يحيى بن أيوب: طلبتُ هذا الحديث فلم أجده عند أحدٍ من أهل الحديث ممن لقيته إلا عند ابن أبي السري.

وأخرجه ابن عبد البرّ في موضع آخر من «التمهيد» (١٤٠ / ٢٣) فقال: «قرأتُ على أبي عمر أحمد بن محمد بن أحمد، أن أبا عبد الله محمد بن عيسى حدثهم، قال: سألتُ رجلٌ يحيى بن أيوب بن بادي العلاف - ونحن عنده - عن ختان النبي ﷺ؟ فقال: قد طلبتُ ذلك عند أكثر من لقيتُ ممن كتبتُ عنه فلم أجده، حتى أتيتُ محمد بن أبي السري العسقلاني في سفرتي الثانية فسألته عنه عند توديعي له منصرفاً فقال: ..، فذكره.

وهذا الإسناد ضعيفٌ - كذلك -، إلا أنه أصلح من خبرٍ أنه وُلد مختوناً، ولهذا استغربه ابن عبد البرّ قبل روايته فقال: «حديثٌ مسندٌ غريبٌ».

ونقل ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٢٠٦): «قال ابن العديم: وقد جاء في بعض الروايات أن جدّه عبد المطلب ختنه في اليوم السابع. قال: وهو على ما فيه أشبه بالصواب وأقرب إلى الواقع».

وابن القيم ينقل من الكتاب الموسع لابن العديم في هذه المسألة، الذي اسماه «اللحمية في الرد على ابن طلحة» وهو في حكم المفقود، والله أعلم.

(١) قال ذلك في كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٥١ / ١).

وقد رُوي موقوفاً على ابن عمر، ولا يثبت -أيضاً-: أخبرنا به أبو البركات بن محمد الشافعي، أخبرنا أبو القاسم عمِّي^(١)، قال: أخبرنا أبو مسعود المعدل^(٢)، أخبرنا أبو علي الحدّاد^(٣)، أخبرنا أبو نعيم الحافظ^(٤)، ثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن خالد الخطيب الملحمي^(٥)، ثنا محمد بن محمد بن سليمان^(٦)، ثنا

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣/ ٤١٤) وقد رفعه!.

(٢) في المخطوط (العدل) خطأ، وهو: الحافظ عبد الرحيم بن علي بن حمد الأصبهاني الحاجي، المعروف بابن أبي الوفاء، توفي سنة (٥٦٦هـ) -رحمه الله- انظر: «السير» (٢٠/ ٥٧٥) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٥٣/ ١٢)، و«الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٤٦).

(٣) هو الإمام الحسن بن أحمد بن الحسن الأصبهاني المقرئ، شيخ أصبهان في القراءات والحديث، توفي سنة (٥١٥هـ) -رحمه الله-، انظر: «السير» للذهبي (١٩/ ٣٠٣).

(٤) أخرجه في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٩٢).

(٥) ترجمه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٩٢) (٢٣٣) فقال: «أحمد بن محمد بن خالد أبو الحسن الخطيب المعدل المقرئ الملحمي، توفي بعد الستين [يعني وثلاثمائة]، حدّث عن العراقيين والأصبهانيين». ولم أجد له ترجمة غيرها، فهو مجهول الحال!

(٦) أبو بكر الأزدّي الواسطي، المعروف بابن الباغندي، الحافظ الكبير، توفي سنة (٣١٢هـ) -رحمه الله- والكلام فيه طويل الذليل لا يسع المقام تفصيله، لكنني سأذكر الخلاصة فيه، وأحيلك على المصادر الموسّعة التي فضّلت في أمره وترجمته له.

قال ابن عدّي في «الكامل» (٧/ ٥٦٤): «وللباغندي أشياء أنكرت عليه من الأحاديث، وكان مُدلساً يُدلس على ألوان!، وأرجو أنه لا يتعمّد الكذب».

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٤٣): «لم يثبت من أمر ابن الباغندي ما يُعاب به سوى التّدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه ويُرجونه في الصحيح»

وقال ابن حجر في «طبقات المدلسين» (١٠٠): «مشهورٌ بالتّدليس، مع الصدق والأمانة، مات بعد الثلاثمائة، قال الإسماعيلي: لا أتهمه ولكنه يُدلس. وقال ابن المطّفر: لا يُنكر منه إلّا التّدليس. وقال الدارقطني: يكتب عن بعض أصحابه ثم يسقط بينه وبين شيوخه ثلاثة!».

وانظر: «التنكيل» للمعلّم (٢/ ٧٠٤)، و«إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» لأبي الطيب المنصوري (٩٩٦) - فقد استوعب كلام العلماء فيه، واستقصى مصادر ترجمته -.

عبد الرحمن بن أيوب الحمصي^(١)، ثنا موسى بن أبي موسى المقدسي^(٢)، حدثني خالد بن سلمة^(٣)، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «وُلد النبي ﷺ مسروراً محتوناً»^(٤).

ولابن الباغندي مصنفات في الحديث؛ انظر بعض ما عُثر عليه من آثاره المخطوطة في: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٣١٤٨/٥) (٨٣٥٨).

(١) أبو عمرو السكوني، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١١٦٦/٥) في وفيات ما بين (٢٤١-٢٥٠هـ)، وقال في «ديوان الضعفاء» (٢٤٢٠): «ضعيف».

وانظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣٢٣/٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٥٤٩/٢)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٨٨/٥).

(٢) لا يُعرف ترجمة!، تفرد بالرواية عنه أبو عمرو السكوني؛ فهو مجهول العين، والله أعلم.

(٣) المخزومي، الملقب: الفأفأ، قُتل بواسطة سنة (١٣٢هـ) - رحمه الله -، وهو ثقة، ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي (٨٣/٨) (١٦١٩).

(٤) منكر:

أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١٩٢/١) - ومن طريقه ابن عساكر «تاريخ دمشق» (٤١٤/٣) - . وتابع الباغندي: أبو حمزة إدريس بن يونس بن يثاق الفراء الحراني، وخالفه في إسناده فجعل بدل (خالد بن سلمة): (خالد بن إلياس).

أخرجه الضياء المقدسي في «المتقى من مسموعات مرو» (٢١٦/٢) مخطوط، من طريق: محمد بن حمدون بن يزيد بن زياد المطوعي، ثنا أبو حمزة - هو إدريس بن يونس بن يثاق الفراء الحراني -، ثنا عبد الرحمن بن أيوب - هو الحمصي -، ثنا موسى بن أبي موسى المقدسي، ثنا خالد بن إلياس، عن نافع، عن ابن عمر قال: فذكره. وأبو حمزة، مترجم في «لسان الميزان» لابن حجر (١٣/٢)، ونقل عن أبي الحسن ابن القطان أنه قال فيه: «لا تُعرف حاله».

قلت: روى عنه جماعة من الثقات الحفاظ، وصحح الحافظ الدارقطني في «العلل» (١٩٠/٩) حديثاً من طريقه، فالذي يظهر أنه صدوق، والله أعلم.

فأما خالد بن إلياس: فقال ابن حجر في «التقريب» (١٦١٧): «خالد بن إلياس، أو إلياس، ابن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة، أبو الهيثم العدوي، المدني، إمام المسجد النبوي: متروك الحديث، من السابعة. ت ق».

ومحمد بن محمد بن سليمان؛ هو أبو بكر البَاغَنْدِيُّ: ضعيفٌ.
 أخبرنا علي بن طِرَاد، أخبرنا أبو القاسم الإسماعيلي، أخبرنا حمزة بن
 يوسف^(١)، قال: سألتُ أبا الحسن علي بن عمر بن مَهْدِي، عن محمد بن محمد
 بن سليمان البَاغَنْدِيِّ؟، فحكى عن الوزير أبي الفضل ابن حَنْزَابَةَ^(٢) حكايةً.
 قال الشيخُ حمزةُ بن يوسف: ثم دخلتُ مصر وسألتُ الوزير أبا الفضل
 جعفر بن الفضل، عن البَاغَنْدِيِّ هذا، وحكيْتُ ما كنتُ سمعتُ من
 الدَّارِقُطِيِّ، فقال لي الوزيرُ: لحقتُ البَاغَنْدِيَّ محمد بن محمد بن سليمان، وأنا
 ابن خمس سنين، ولم أكن سمعتُ منه شيئاً، وكان للوزير الماضي^(٣) -رحمه الله-
 حجرتان: إحداهما للبَاغَنْدِيِّ، يَجِيئُهُ يوماً ويقرأ له، والأخرى لليزيدي^(٤).
 قال أبو الفضل: سمعتُ أبي يقول: كنتُ يوماً مع البَاغَنْدِيِّ في الحُجْرَةِ يقرأ
 لي كُتُبَ أبي بكر ابن أبي شَيْبَةَ، فقامَ البَاغَنْدِيُّ إلى الطَّهَّارَةَ، فمددتُ يدي إلى

وعليه؛ فهذا الحديث مُعلَّ بثلاثِ عللٍ: ضَعْفُ السَّكُونِي، وجهالةُ شيخه موسى، وشيخُ شيخه متروك
 الحديث وهو خالد بن إلياس.

(١) هذه الحكاية بطولها رواها حمزةُ السَّهْمِيُّ في «سؤالاته للدَّارِقُطِيِّ» (ص ٨٩-٩٢/ ط المعارف)، ومن
 طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٤٣/٤).

(٢) الإمام، الحافظ، الثقة، الوزير الأكمل، جعفر بن الفضل بن جعفر البغدادي، توفي سنة (٣٩١هـ) -
 رحمه الله-، ترجمته بمصادرها في: «السير» للذهبي (٤٨٤/١٦).

(٣) قال الخطيب: «يعني: أباه»، وهو أبو الفتح الفضل بن جعفر، ويُعرف: بابن حَنْزَابَةَ، وهي أمُّه أمُّ وُلْد،
 رومية. انظر «السير» للذهبي (٤٧٩/١٤).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد البغدادي، شيخ العربية، توفي سنة (٣١٠هـ) -رحمه الله-،
 انظر: «السير» للذهبي (٣٦١/١٤).

وله مصنفات انظر ما عثر عليه منها في: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٢٧٨٦/٤)
 (٧٤٧٦)، وقد نسبوا له كتاب «غريب القرآن» خطأً، وإنما هو يرويه عن آبائه وليس من تأليفه!

جُزءٌ من حديثِ أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ، فإذا على ظهره مكتوب: «مُرْبَعٌ»^(١)، والباقي محكوك، فرجع الباغنديُّ ورأى الجزءَ في يدي، فتغيَّر وجهه!، وسألته فقلتُ أيشِ هذا «مُرْبَعٌ»؟!، فغيَّر ذلك ولم أفطن له؛ لأنِّي أوَّل ما كنتُ دخلتُ في كَتَبَةِ^(٢) الحديثِ، ثم سألتُ عنه؛ فإذا الكتاب لمحمد بن إبراهيم مُرْبَعٌ، سمعَ من أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ، فحكَّ محمد بن إبراهيم، وبقي «مُرْبَعٌ»، فبرَد على قلبي ولم أُخرِّج عنه شيئاً.

قال: وسألْتُ الدَّارِقُطَنِيَّ -رحمه الله- عن محمد بن محمد بن سليمان الباغنديِّ؟، قال: «كان كثيرَ التَّدْلِيْسِ، حدَّثَ ما لم يسمع، ورُبَّما سَرَقَ، وقال: أشدُّ ما سمعتُ فيه من الوزير ابن حنزابَةَ».

* وقد رُوِيَ هذا الحديث عن الحسن البصري، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- مرفوعاً -من وجوه لا يصحُّ شيءٌ منها.

أخبرنا بذلك الشيخ الإمام العلامة أبو اليُمْنُ زيد بن الحسن بن زيد الكِنْدِي^(٣) -كتاباً وقرأتُ عليه بدمشق-: أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن

(١) على هامش النسخة: حاشية: «مُرْبَعٌ: لقب محمد بن إبراهيم الحافظ».

قلتُ: وهو أبو جعفر الأناطِيّ، توفي سنة (٢٥٦هـ) -رحمه الله-، وهو من أعيان تلامذة الإمام يحيى بن مَعِين، وهو الَّذِي لَقَّبَهُ.

انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/٢٧٠)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/١٣٩).

(٢) في طبعة المعارف من «سؤالات حمزة» (ص ٩٠): «مكتبة!»، وفي طبعة الفاروق (ص ٩٤): «كتبه!»، وفي «تاريخ بغداد»: «كُتِبَ الحديث»، وهذه أقرب، والمراد: مُبتدئ في طلب الحديث ليس لي خبرة بعدُ.

(٣) شيخ الحنفية، وشيخ العربية، وشيخ القراءات، ومُسْنِد الشام، توفي سنة (٦١٣هـ) -رحمه الله-، ترجمته بمصادرهما في: «السير» للذهبي (٢٢/٣٤).

وله عدة مصنفات، انظر: «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٢/١١٦٠) (٣١١٤).

محمد القَزَّاز^(١)، أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب^(٢)، أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حَسَنَوَيْهِ الكَاتِب^(٣) - بأصبهان -، ثنا القاضي أبو بكر محمد بن سَلْم الحافظ^(٤)، حدَّثني أبو بكر محمد بن أحمد بن الفَرَج البغدادي^(٥) بالأبْلَةُ، ثنا سُفْيَان بن محمد المِصْبِيَّي.

ح: وأخبرنا أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن -قراءة عليه بدمشق - أخبرنا الحافظ أبو القاسم عمِّي^(٦)، أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين

(١) المعروف بابن زُرَيْق، توفي سنة (٥٣٥هـ) -رحمه الله-، ترجمته في: «التقييد» لابن نقطة (٤١٦)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦٣٢/١١)، و«الثقات» لابن قطلوبغا (٦٧٢٨).

(٢) أخرجه في كتابه «تاريخ بغداد» (١٧٩/٢).

(٣) المؤدَّب الأصبهاني، توفي سنة (٤٢٣هـ) -رحمه الله-، وقد أكثر عنه الخطيب في كتبه، ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٨٨/٩).

(٤) المعروف بابن الجعابي، توفي سنة (٣٥٥) -رحمه الله-، من شيوخ الحافظ الدارقطني، ترجمته مستوفاة بمصادرها بذكر مَنْ أثنى عليه ومَنْ جرحه في: «الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني» للمنصوري (٤٨٤).

وذكر خلاصة الأقوال فيه أنه: «حافظ مشهور، إلا أنه صاحب غرائب ومناكير، وذلك لأنه خلط للشرة في الرواية وقد أتهم برفقة الدين، وفي سند ذلك نظر، وبعضه ليس بلازم ولا صريح، وهو شيعي، والنفس لا تظمن إلى الاحتجاج به مع كونه بلغ الغاية في الحفظ والمعرفة، ومع كثرة من أطلق فيه المدح الرفيع!».

(٥) ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٧٩/٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، وانظر: «إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (٧٩٧).

(٦) هو ابن عساكر، وقد أخرجه من هذا الطريق في «تاريخ دمشق» (٤١٢/٣).

المَوَازِينِي^(١)، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ^(٢)، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الرَّقِّي^(٣)، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَوْفِي^(٤) - بِالْبَصْرَةِ -، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَرَّخِي^(٥)، ثَنَا سَفْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَصِّي^(٦)، ثَنَا هَشِيمٌ^(٧)، عَنْ يُونُسَ^(٨) بْنِ عُبَيْدٍ،

(١) شيخ مستور ثقة، حافظ للقرآن، قاله ابن عساکر، توفي سنة (٥١٤هـ) - رحمه الله -، انظر: «السير» للذهبي (٤٣٧/١٩).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم، التَّمِيمِيّ الدَّمَشَقِيّ المَعْدَلّ توفي سنة (٤٤٦هـ) - رحمه الله - ترجم له ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٣١٦/١٤)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦٨٦/٩).

(٣) كان حافظاً جَوَلًا، توفي سنة (٣٨٢هـ) - رحمه الله -، إِلَّا أَنَّ الْخَطِيبَ فِي «تاريخ بغداد» (٦٤٨/٤) قال: «كَانَ غَيْرَ ثِقَّةٍ!»، وانظر: «السير» للذهبي (٤٧٣/١٦)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٥٥٩/٧).

(٤) لم أعرفه!

(٥) عينه الذي تقدّمت ترجمته: محمد بن أحمد بن الفرّج، شيخ الطبراني.

(٦) الْفَرَّازِيّ، وسيد ذكر المصنّف كلام الأئمة فيه جَرَّحَهُ، وسأذكر ما لم يذكره، فقد ترجم له ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤٨٢/٤): «يسرق الحديث ويُسوِّي الأسانيد».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣١/٤): «سمع منه أبي وأبو زرعة، وترك حديثه، سمعتُ أبي يقول: هو ضعيفُ الحديث، كتبتُ عنه ولا أحدثُ عنه».

وانظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١٤٦/٥)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٩٤/٤).

(٧) هو هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ دِينَارِ السُّلَمِيِّ الوَاسِطِيِّ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، توفي سنة (١٨٣هـ) - رحمه الله -، انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧٢/٣٠)، و«التقريب» لابن حجر (٧٣١٢).

(٨) في المخطوط: يوسف!، وهذا خطأ لا شك.

وهو يونس بن عُبيد بن دينار العبدي البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، توفي سنة (١٣٩هـ) - رحمه الله -، وانظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٥١٧/٣٢)، و«التقريب» لابن حجر (٧٩٠٩).

عن الحسن^(١)، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مِن كَرَامَتِي عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنِّي وُلِدْتُ مَحْتُونًا، وَلَمْ يَرَ سَوْعَتِي أَحَدٌ»^(٢).

قال الحافظ أبو بكر الخطيب^(٣) - رحمه الله -: «لم يروه - فيما يُقال - عن يونس غير هُشيم، وتفرّد به سفيان بن محمد المصيصي». وسفيان^(٤): مُنكر الحديث.

(١) الحسن بن أبي الحسن البصري، أحد أئمة التابعين، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يُرسل كثيرًا ويُدسّ، توفي سنة (١١٠هـ) - رحمه الله -، انظر: «تهذيب الكمال» للزمي (٩٥/٦)، و«التقريب» لابن حجر (١٢٢٧).

(٢) منكر:

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٩٣٦) و«الأوسط» (٦١٤٨) - ومن طريقه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١١٠٩/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٦٤) -، من طريق سفيان بن محمد، به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا هُشيم، تفرّد به سفيان بن محمد الفزاري». قلت: يعني متابعة صاحبه، وإلا فسيذكر المصنّف متابعة نوح بن محمد الأبلّج، عن الحسن بن عرفة، عن هُشيم، لكنها ضعيفة كذلك.

ولذا لما أخرج هذه المتابعة الضياء المقدسي في «المختارة» (٢٣٣/٥) قال: «وقد رواه الطبراني عن محمد بن أحمد بن الفرج، عن سفيان بن محمد الفزاري المصيصي، عن هُشيم، بإسناده، غير أن سفيان متكلم فيه». وهذا الحديث عدّه من منكرات سفيان: الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١٧٢/٢).

والحافظ ابن الجوزي ضعّف هذا الحديث، لكن أغرب بقوله: «ولا شك أنه ولد محتوناً، غير أن هذا الحديث لا يصح به!».

فتعقّب الحافظ الذهبي في «تلخيص العلل» (١٠٩) - قائلاً -: «قلت: هذا يتوقّف فيه على النقل، ولم يصحّ فيه شيء، بل قد روي أن جدّه عمل له دعوةً وختنّه، فالله أعلم».

(٣) «تاريخ بغداد» (١٧٩/٢).

(٤) جاءت هذه الجملة في المخطوط بها تقديم وتأخير هكذا: (سفيان بن محمد وسفيان بن المصيصي، منكر الحديث).

أخبرنا أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد الكِندي، أخبرنا أبو منصور القَرَاز،
أخبرنا أحمد بن علي^(١)، أخبرني الأزْهري^(٢)، قال: سئل أبو الحسن الدَّارْقُطَنِيُّ
عن سفيان بن محمد المصَّيبي؟ فقال: «لا شيء».

وقال أحمد بن علي: أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطَّبْرِي^(٣)،
قال: قال لنا الدَّارْقُطَنِيُّ -رحمه الله-: «شيخٌ لأهل المصَّيصة يقال له: سفيان بن
محمد الفَزَارِيُّ، كان ضعيفاً سيِّءَ الحال»^(٤).

أخبرنا الكِنْدِيُّ -إجازةً-، أخبرنا القَرَاز، أخبرنا أبو بكر الخطيب، أخبرني
محمد بن علي المقرئ^(٥)، أخبرنا أبو مُسْلِمِ ابنِ مِهْران^(٦)، أخبرنا عبد المؤمن بن

(١) روى هذا والذي بعده في ترجمة سفيان في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٢٥٨).

(٢) عبَّيد الله بن أحمد بن عثمان، أبو القاسم الصَّيرِي ويعرف بابن السَّوَادِيّ، توفي سنة (٤٣٥) -رحمه الله-
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ١٢٠) وقال: «كان أحد المكثرين من الحديث كتابةً وسماعاً، ومن
المعتنين به والجامعين له، مع صدق وأمانة، وصحة واستقامة، وسلامة مذهب، وحسن معتقد، ودوام دُرُس
للقرآن».

(٣) فقيه بغداد، توفي سنة (٤٥٠) -رحمه الله-، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٤٩١)،
والذهبي في «السير» (١٧ / ٦٦٨).

(٤) انظر: «سنن الدارقطني» (١ / ٣٠٣).

(٥) أبو الحسن الحذاء البغدادي، أكثر عنه الخطيب في كتبه، وترجم له في «تاريخ بغداد» (١٣ / ٥٨٠)،
وقال: «كتبنا عنه، وكان صدوقاً فاضلاً، عالماً بالقراءات، يسكن دُرُب سليم من الجانب الشرقي، ومات يوم
الأربعاء لأربع خلون من المحرم، سنة خمس عشرة وأربع مائة».

(٦) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مهران البغدادي، الحافظ الثقة القدوة، توفي سنة (٣٧٥هـ) -رحمه
الله-، ترجمه الذهبي في «السير» (١٦ / ٣٣٦)، وانظر: «الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» (٤٤٣).

خلف الواسطي^(١)، قال: سألتُ أبا عليٍّ عن محمد المصِّيبي؟؛ فقال: «لا شيء».

وأبو علي: هو صالح بن محمد الحافظ، المعروف بـ«جزرة»^(٢).
وقد رُوي هذا الحديث عن هُشيم بن بشير، من وجهٍ آخر في إسناده، وهو ضعيفٌ.

أخبرنا به أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن بدمشق، أخبرنا عمِّي الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي^(٣)، أخبرنا أبو النَّضر عبد الرحمن بن عبد الجبار بن عثمان القاضي المُعدَّل^(٤)، وأبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الطَّيِّب حَفِيد العُمَيْرِيِّ^(٥) -بِهَرَاة-، قالوا: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن

(١) الإمام الحافظ القدوة، أبو يعلى التميمي السَّفي، توفي سنة (٣٤٦) -رحمه الله-، ترجم له الذهبي في «السير» (٤٨٠/١٥).

(٢) توفي سنة (٢٩٣هـ) -رحمه الله، قال الخطيب في تاريخ بغداد (٤٣٩/١٠): «كان حافظاً عارفاً من أئمة الحديث، ومن يرجع إليه في علم الآثار، ومعرفة نقلة الأخبار»، وانظر: «السير» للذهبي (٢٣/١٤).
(٣) أخرجه في «تاريخ دمشق» (٤١٣/٣ - ٤١٤)، وما يليه من الطُّرُق الأخرى التي ساقها المصنّف، وكلام ابن عساكر عليها؛ كلّه في «تاريخ دمشق».

(٤) الفَاميّ الهرويّ، ويقال أبو نَصْر، قال ابن السمعاني: «من أهل الفضل والإتقان وكان حافظاً مكثراً»، توفي سنة (٥٤٦هـ) -رحمه الله-، انظر: «التقييد» لابن نقطة (٤١٨)، و«السير» للذهبي (٢٩٧/٢٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٥٠/٧).

(٥) ذكره ابن عساكر في «معجم شيوخه» (٩٩٤/٢) (١٢٧١)، ولم يذكر فيه لا سنة وفاة ولا تعديلاً.

علي بن محمد العُمَيْرِيَّ^(١)، قال: أخبرنا أبو منصور محمد بن جبريل بن مَاحٍ^(٢) الفقيه، أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد الأَنْطَاطِيَّ^(٣) -إملاءً من حفْظه-، ثنا أبو الفضل محمد بن عبد الله المَرْجَانِيَّ^(٤)، ونوح بن محمد بن نوح^(٥)، قالوا: ثنا الحسن

(١) الإمام القدوة الزاهد القانت، توفي سنة (٤٨٩هـ) -رحمه الله-، انظر: «السير» (٦٩/١٩)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/٦٣٦).

(٢) في المخطوط: (صالح)، وفي طبعة «تاريخ دمشق»: (ماج!) بالمعجمة، وكلاهما خطأ، صوابه بالخاء، كما في «توضيح المشتبه» لابن ناصر (٦/٨)، وترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/٢٧٣)، توفي سنة (٤١٦هـ) -رحمه الله-.

(٣) في المخطوط: (الأسفاطي)، وهو خطأ.

ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٢٥٨) وقال: «أبو بكر الأَنْطَاطِيَّ، ويُعرف بابن الصَّابُونِي، حدَّث عن: مُحَمَّد بن عبد الله بن سُلَيْمان الحَضْرَمِيَّ الكوفي، روى عنه: أبو الفتح ابن مَسْرور البَلْخِي، وذكر أنه سمع منه ببغداد، وقال: كان مولده ببغداد سنة ثمان وسبعين ومائتين، وكان من الثقات الحفَاط المَجُودِين»، وانظر: «الثقات» لابن قطلوبغا (٧٤٥).

(٤) لم أجد له ترجمة، وقد حصل في نسبه عدة اختلافات بحسب نسخ «تاريخ دمشق»، ففي بعضها: (البرجاني) و(البرهاني) و(المرجاني)، وهو مجهول، كما أشار ابن عساكر.

(٥) الجِنَانِيَّ الأَبْيُّ، وقيل: الأَيْلِي، ذكر ابنُ حَبَّان في «المجروحين» (١/٢٦٢) في ترجمة الجارود بن يزيد حديثاً حكم عليه بالبطلان، ثم قال: «ورواه شيخ من أهل الأَبْلَّة يقال له: نوح بن محمد، رأيته وكان غير حافظ للسانه!»، وفي موضع آخر (٢/١٦٢) -في ترجمة أبي حذافة السهمي- قال: «أخبرنا بهذه الأحاديث الثلاثة: نوح بن محمد الجِنَانِيَّ بالأَبْلَّة».

وقد أورده الذهبيُّ في «الميزان» (٩١٤١) و«المعني في الضعفاء» (٦٦٨٢)، وقال: «روى عن الحسن بن عرفة حديثاً شبةً بموضوع». وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٨/٢٩٨): «لم أرَ مَنْ وثَّقه، وقد روى هذا الحديث الحافظ ضياء الدين في «المختارة» من هذا الوجه، ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن».

قلت: مَنْ يروي هكذا حديث عن ثقة مشهور، وهو لم يوثَّقه أحد، فحديثه يدلُّ على صَعْفه ونكارته، لا على حُسنه وقوته، كما نصَّ على هذه القاعدة الإمام مسلم -رحمه الله- في «مقدمة صحيحه»، فالعمل بهذا المتقضى أولى من العمل بمقتضى ما ذكره الحافظ ابن حجر عن الحافظ الضياء، والله أعلم.

بن عَرَفَةَ الْعَبْدِيِّ^(١)، ثنا هُشَيْمٌ، عن يونس، عن الحسن، عن أنس -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَرَامَتِي عَلَى رَبِّي -تبارك وتعالى- آتَى وُلِدْتُ مَخْتُونًا، لَمْ يَرِ أَحَدٌ سَوْعِيَّ»^(٢).

قال الحافظ أبو القاسم: «وهذا إسناد فيه بعض من يُجهل حاله، وقد سرّقه ابنُ الجارود، وهو كذاب، فرواه عن الحسن بن عَرَفَةَ».

أخبرناه أبو البركات، قال: أخبرنا عمِّي، أخبرنا أبو سعد عبد الله بن أسعد بن أحمد بن محمد بن حيَّان النَّسَوِيُّ^(٣)، أخبرنا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد الصَّرَّام^(٤)، أخبرنا القاضي أبو عمر محمد بن الحسين البَسْطَامِيُّ^(٥)، أخبرنا

(١) الإمام الثقة، مسند وقته، توفي سنة (٢٧٥هـ) -رحمه الله-، من شيوخ الترمذي وابن ماجه، انظر: «تهذيب» الكمال للمزي (٦/٢٠١).

(٢) منكر:

أخرجه أبو نُعَيْمٍ في «الحلية» (٣/٢٤)، و«دلائل النبوة» (٩١) -ومن طريقه الصَّيْبَاءُ في «المختارة» (٥/٢٣٣)-: حدَّثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الحافظ الواسطي، قال: ثنا نوح بن محمد الأيلي (كذا وفي المختارة: الأيلي)، به.

قال أبو نُعَيْمٍ: «غريبٌ من حديث يونس، عن الحسن، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

(٣) الصُّوفِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ الطَّيِّبُ، قال ابن السَّمْعَانِي: «كان ثقةً متيقظاً»، توفي في ذي القعدة بنيسابور سنة (٥٣٤هـ) -رحمه الله-، انظر: «معجم الشيوخ» لابن عساكر (٥٥٨)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١١٣/٦١٣).

(٤) الصُّوفِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، القُدوة العابد المُسْنَدُ، توفي في شعبان سنة (٤٧٩هـ) -رحمه الله-، انظر: «السير» للذهبي (١٨/٤٨٣)، و«المنتخب من كتاب السِّيَاق» للصَّرِيفِينِي (١٠٨).

(٥) شيخ الشافعية وقاضي نيسابور، توفي سنة (٤٠٨هـ) -رحمه الله-، انظر: «السير للذهبي» (١٧/٣٢٠)، و«ترجم شيوخ البيهقي» للمنصوري (١٦٧).

أبو بكر أحمد^(١) بن عبد الرحمن بن الجارود الرقي^(٢): أخبرنا الحسن بن عرفة، أخبرنا هُشَيْم بن بَشِير، عن يونس، عن الحسن، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مِنْ كَرَامَتِي عَلَى رَبِّي أَنِّي وُلِدْتُ مَخْتُونًا وَلَمْ يَرِ سَوْعِي أَحَدٌ».

فهذا النقلُ بآئه ﷺ وُلد مَخْتُونًا؛ لا يَثْبُت.

على أن هذا المُجِيبَ لم يُورد شيئاً مما ذكره علماء الحديث والرواية في هذا الباب، ولا ساقَ حديثاً بإسنادٍ نبّه فيه على الخطأ والصواب!، بل جعلَ جُلَّ اعتماده في ذلك على حديثٍ سَقِيمٍ نقله عن أبي عبد الله محمد بن علي الترمذي الحكيم!، والله سبحانه وتعالى أعلم^(٣).

(١) في «تاريخ دمشق» (٣/٤١٤): «محمد»، وهو خطأ.

(٢) قال الخطيب: «كان كذاباً». وقال ابن طاهر: «كان يضع الحديث ويُركبه على الأسانيد المعروفة». وقال أبو نعيم: «في القلب منه!».

انظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١٩٦)، و«ديوان الضعفاء» للذهبي (٧٣)، و«لسان الميزان» لابن حجر (١/٥٢٣).

(٣) نقل ابن القيم عن المصنّف ابن العديم، من كتابه الآخر «اللمحة في الرد على ابن طلحة» نقلاً مطوّلاً فيه زيادة بيان تتعلق بهذه المسألة وبالحكيم الترمذي (ت ٣٢٠هـ) - رحمه الله - صاحب كتاب: «نوادير الأصول في أحاديث الرسول»، نقله لعزّته ولأنّ كتابه هذا شبه مفقود.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - في «تحفة المودود» (ص ٣٠٠ - ٣٠٤ / ط عالم الفوائد): «وقد قال أبو القاسم عمر بن أبي الحسن بن هبة الله بن أبي جرادة في كتابِ صنّفه في خِتانِ الرّسول ﷺ، يُرَدُّ به على محمد بن طلحة - في تصنيفِ صنّفه وقرّر فيه أن رسول الله ﷺ وُلد مَخْتُونًا -:

وهذا محمد بن علي الترمذيّ الحكيم؛ لم يكن من أهل الحديث، ولا علم له بطرقه وصناعته، وإنما كان فيه الكلام على إشارات الصوفية والطرائق، ودعوى الكشف على الأمور الغامضة والحقائق، حتى خرج في الكلام على ذلك عن قاعدة الفقهاء، واستحق الطعن عليه بذلك والإزاء، وطعن عليه أئمة الفقهاء والصوفية، وأخرجوه بذلك عن السيرة المرضية، وقالوا إنه أدخل في علم الشريعة ما فارق به الجماعة؛ فاستوجب بذلك القدح والشناعة، وملاً كتبه بالأحاديث الموضوعية، وحشاها بالأخبار التي ليست بمروية ولا مسموعة، وعلل فيها خفي الأمور الشرعية التي لا يُعقل معناها بعلم ما أضعفها وما أوهأها!.

ومما ذكره في كتاب له وسمه بـ«الاحتياط» أن يسجد عقب كل صلاة يُصلّيها سجدي السهو، وإن لم يكن سهاً فيها!، وهذا مما لا يجوز فعله بالإجماع، وفاعله منسوب إلى الغلو والابتداع!.

وما حكاه عن صفة بقولها: (فرأيتته محتوناً)، يُناقض الأحاديث الأخر، وهو قوله: (لم يرَ سؤتي أحد)، فكل حديث في هذا الباب يُناقض الآخر، ولا يثبت واحد منها.

ولو ولد محتوناً فليس من خصائصه ﷺ، فإن كثيراً من الناس يُؤكّد غير محتاج إلى الجتن.

قال: وذكر أبو الغنائم النسابة الزيدي، أن أباه القاضي أبا محمد الحسن بن محمد بن الحسن الزيدي، وُلد غير محتاج إلى الجتن، قال: ولهذا لُقّب بالمطهر. قال: وقال فيما قرأته بخطه: خُلِقَ أبو محمد الحسن مُطَهَّرًا لم يُجتن، وتوفي كما خُلِقَ.

وقد ذكر الفقهاء في كتبهم: أن من وُلد كذلك لا يُجتن، واستحسن بعضهم أن يُمرَّ موسى على موضع الجتن من غير قطع، والعوام يُسمون هذا (ختان القمر)، يشيرون في ذلك إلى أن النمو في خلقة الإنسان يحصل في زيادة القمر، ويحصل النقصان في الخلقة عند نقصانه، كما يوجد في ذلك الجزر والمد؛ فينسبون النقصان الذي حصل في الخلقة إلى نقصان القمر.

قال: وقد ورد في حديث رواه سيف بن محمد ابن أخت سفیان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «ابن صياد وُلد مسروراً محتوناً»، وسيف مطعون في حديثه.

وقيل: إن قيصر ملك الروم -الذي ورد عليه امرؤ القيس- وُلد كذلك، ودخل عليه امرؤ القيس الحام فرأه كذلك فقال بهجوه:

إني حلفت يميناً غير كاذبة لأنت أغلف إلا ما جنى القمر

يُعِيرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَتِنِ، وَجَعَلَ وَوَادَتَهُ كَذَلِكَ نَقْصًا، وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ أَحَدَ الْأَسْبَابِ الْبَاعِثَةِ لِقَيْصَرَ عَلَى أَنْ سَمَّ امْرَأَ الْقَيْسِ فَمَاتَ!

وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِيمَنْ وُلِدَ بِلَا قُلْفَةَ:

فِدَاكَ نَكْسٌ لَا يَبِضُّ حَجْرُهُ مُحَرَّقُ الْعُرْضِ حَدِيدٌ يُمَطَّرُهُ
فِي لَيْلٍ كَانُونَ شَدِيدِ حَخْرُهُ عَصَّ بِأَطْرَافِ الزُّبَانَى قَمْرُهُ

يَقُولُ: هُوَ أَقْلَفٌ لَيْسَ بِمَخْتُونٍ إِلَّا مَا قَلَّصَ مِنْهُ الْقَمْرُ، وَشَبَّهَ قُلْفَتَهُ بِالزُّبَانَى: وَهِيَ قَرْنَا الْعَقْرِبِ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ لَا تَعْتَدُّ بِصُورَةِ الْخِتَانِ مِنْ غَيْرِ خِتَانٍ، وَتَرَى الْفَضِيلَةَ فِي الْخِتَانِ نَفْسِهِ وَتَفَخَّرُ بِهِ.

قَالَ: وَقَدْ بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا ﷺ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ، وَخَصَّهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مِنَ الْخَلْقِ وَالنَّسَبِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِهِ مَخْتُونًا مِمَّا يَتَمَيَّزُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَيُخَصَّصُ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْخِتَانَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي ابْتَلَى اللَّهُ بِهَا خَلِيلَهُ ﷺ فَأَتَمَّهُنَّ وَأَكْمَلَهُنَّ، وَأَشَدُّ النَّاسِ بِلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ، وَقَدْ عَدَّ النَّبِيُّ ﷺ الْخِتَانَ مِنَ الْفَطْرَةِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْإِبْتِلَاءَ بِهَ مَعَ الصَّبْرِ مِمَّا يُضَاعَفُ ثَوَابُ الْمَبْتَلَى بِهِ وَأَجْرُهُ، وَالْأَلْيَقُ بِحَالِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا يُسَلِّبَ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ، وَأَنْ يُكْرِمَهُ اللَّهُ بِهَا كَمَا أَكْرَمَ خَلِيلَهُ، فَإِنَّ خِصَائِصَهُ أَعْظَمُ مِنْ خِصَائِصِ غَيْرِهِ مِنَ النَّبِيِّينَ وَأَعْلَى. وَخَتَنَ الْمَلِكُ إِيَّاهُ - كَمَا رُوِيَ - أَجْدَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ خِصَائِصِهِ وَأَوْلَى، هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ الْعَدِيمِ.

ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ وَالْكَلامِ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ:

«قَالَ ابْنُ الْعَدِيمِ: وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ جَدَّهُ عَبْدَ الْمَطْلَبِ خَتَنَهُ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ. قَالَ: وَهُوَ عَلَى مَا فِيهِ؛ أَشْبَهَ بِالصُّوَابِ وَأَقْرَبَ إِلَى الْوَاقِعِ.»

قُلْتُ: وَكَلَامُ ابْنِ الْعَدِيمِ فِي الْحَكِيمِ التَّرْمِذِيِّ، نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (٣٨٨/٧)، وَتَعَقَّبَهُ قَائِلًا: «قُلْتُ: وَلِعُمْرِي لَقَدْ بَالَعَ ابْنُ الْعَدِيمِ فِي ذَلِكَ!، وَلَوْلَا أَنْ كَلَامَهُ يَتَضَمَّنُ النِّقْلَ عَنِ الْأُمَّةِ أَتَمَّهُمْ طَعَنُوا فِيهِ؛ لَمَا ذَكَرْتُهُ، وَلَمْ أَقْفُ لِهَذَا الرَّجُلِ مَعَ جَلَالَتِهِ عَلَى تَرْجُمَةِ شَافِيَةٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.»

وَتَرْجَمَ لَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٨١٦/٦) فَقَالَ: «وَقَالَ أَيْضًا السُّلَمِيُّ: (وَقِيلَ إِنَّهُ هُجِرَ بِتَرْمِذٍ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَهُوَ مِنْ سَبَبِ تَصْنِيفِهِ كِتَابَ «خَتَمِ الْوَلَايَةِ» وَ«عِلَلِ الشَّرِيعَةِ»، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُوجِبُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لُبُّعِدَ فَهَمَّهُمْ عَنْهُ!)، كَذَا قَالَ السُّلَمِيُّ، وَالسُّلَمِيُّ لَهُ كِتَابُ «حَقَائِقِ التَّفْسِيرِ» مِنْ هَذَا النَّمطِ أَشْيَاءُ تَنَافَى فِي الْحَقِّ!».

فما أدري ما أقول، أسأل الله السلامة من تخطيطات الصوفية، وأعوذ بالله من كُفريات صوفية الفلاسفة الذين تَسْتَرُوا في الظاهر بالإسلام، وعملوا على هدمه في الباطن وربطوا العوام برموز الصوفية وإشاراتهم المتشابهة، وعباراتهم العذبة، وسَيَّرَهُم الغريب، وأسلوبهم العجيب، وأذواقهم الحلوة التي تجرّ إلى الانسلاخ والفناء والمحو والجمع والوحدة، وعن ذلك قال الله تعالى: {وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ}، يعني طريق الكتاب والسنة المحمدية، ثم قال: {وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ}.

والحكيم الترمذِيُّ؛ فحاشى الله ما هو من هذا النمط، فإنه إمامٌ في الحديث، صحيح المتابعة للآثار، حلُّو العبارة، عليه مؤاخذات قليلة كغيره من الكبار، وكلُّ أحدٍ يُؤخذ من قوله ويترك، إلا ذلك الصادق المعصوم رسول الله ﷺ، فيا مسلمين، بالله تعالوا بنا نكي على الكتاب والسنة وأهلها، وقولوا: اللهم أجرننا في مصيبتنا، فقد عاد الإسلام والسنة غريبين، فلا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وانظر: «فيض القدير» للمُنَاوِي (١/١١٦)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/٤٣٩)، و«طبقات

الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/٢٤٥).

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة المحقق.....	٣
المطلب الأول: في ترجمة المصنف.....	٦
المطلب الثاني: في الكلام عن هذا الجزء وما يتعلّق به.....	١١
١ - إثبات نسبته لمؤلفه.....	١١
٢ - بيان اسم هذا الجزء.....	١١
٣ - بيان أن للمؤلف كتابين في هذه المسألة.....	١٢
٤ - المنهج العام للمؤلف في هذا الجزء.....	١٣
٥ - استفادة العلماء منه وتقييمهم له.....	١٣
المطلب الثالث: رُصد من تعرّض لهذه المسألة من العلماء.....	١٥
المطلب الرابع: النسخ المخطوطة، وبيان عملي في هذا الجزء.....	١٧
صور من المخطوط.....	١٩
مقدمة المؤلف وفيها السبب الباعث لتأليفه.....	٢١
بيان أهمية الإسناد ووجوب التحقق من صحته وضعفه.....	٢٤
تخريج قول ابن المبارك الإسناد من الدين.....	٢٦
تخريج خبر أن جبريل -عليه السلام- ختنه، من حديث أبي بكر، وبيان علله.....	٢٧
تخريج الخبر الوارد أنه <small>ﷺ</small> ولد محتوناً، من حديث ابن عباس، وبيان علله.....	٣٠
تخريج الخبر الموقوف على ابن عمر أنه <small>ﷺ</small> ولد محتوناً مسروراً، وبيان علله.....	٣٩
تخريج طرق حديث أنس بن مالك: «من كرامتي على الله -عز وجل- أني وُلدت محتوناً، ولم يرَ سوعي أحد»، وبيان علله.....	٤٢
خاتمة الجزء، وفي الحاشية نقل مطوّل عن المؤلف من كتابه الآخر «اللمحة في الرد على ابن طلحة» شبه المفقود.....	٥٠